المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود
King Saud University

UNIVERSITY LIBRARIES

شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. ..... الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٤٢ ف ٣/١٣١٠
العنوان: تهذيب الكلام في المنطق
المؤلف: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر - P V٩٢
تاريخ النسخ: ١٢٧١هـ
اسم الناسخ: محمد أديب البابي
عدد الأوراق: ٥٥ ظ
ملاحظات:

١٦٠ تهذيب الكلام في المنطق ، للسعدالتفتازاني،مسعود
تهس ابن عمر ـ ٧٩٣هـ، بخط محمد أمين الباني
سنة ١٣١١هـ ٠
٥٧ ق ١١ س ٢١x١٥ر٥سم
٦٤٤٢ نسخة جيدة ، خطهانسخ معتاد، طبع
الأعلام ٨:١١٣ الأزهرية ٣ : ٣٦٠
١ـ المنطق أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ
جـ ـ تاريخ النسخ ٠

٣ ـ ١٢١٠

من کتب عبد الجمیع ابن الشیخ احمد

ابن الشیخ علی الجنابی الشهرزوری

شهرت مذهب حکمیه

او دان لیه لایمان وسائط ایه

اما تقضیها الای اداء الوجوب فرض فرض

فلا یق اروی بولدن انلدلرن

چه دلیل برایندن قصد ایده

طلاقان جمیع مراتبه افعلک دکل دکل

جوارح دکل تبرا الله دکل دکل

واتقدم الوادی خاین النفر وصفا الطلاق ایمن بائر

ذریح ذبیح تاسیح فتاح روحانیات برده سر

آیه لاتقربوا مال الیتیم واسکرداشد

یعنی بکر شوهر دار جاریه نوحه بکر مقر

ابن عباس بویله قالت ماذا ملک الله فتاح

حرج عمر الباس ساد ولاحل مولاناشیخ عبد الجمیع

الجنابی افاض علیه جزیته الملک الباری

رباعی

گر به طفل اندر شکم گویی کزین تنگی درای

خواب وخور بین نعمت عالم نگردد روشنای

باورش ناید مثال منکران آخرت

تا نزاید یا بمیرد یا بیاید رهنمای

لمحرره مسعود بن محمود ابن الشیخ

عبد القادر الشیخ علی الشارع

القزلجیه

۱۳۲۲

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تمام الكلام من التهذيب في علم السنة وقع التبويب كباب

الآلة المقدمة الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به ذلك العلم الامحد لموضوعه وفائدة الخواتم والتفسير مثل تصور حقيقة الشيء في العقل او لا

عتقاد الجازم المطابق الثابت او صفة يتمكن بها من الذكور ان قامت

بمبرأ وادراك المركب او الكل شيئا عن اختلاف الاصطلاحات

وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات عودا وابتداء لتحصيل

المجهول وكونه قصد العلم الجملة ولو في الالهيات وبدون العلم ضروري

والمنكر يعاند كالسفسطائي المنكر للبديهيات او الالهيات او كليهما وهل

هو بطريق العادة او التوليد او الوجوب فيه خلاف والنظر في معرفة

الله

واختاره الامام الآمدي لوجهين الاول ان حصول علم كل احد بانه

موجود ضروري وهذا علم خاص والمطلق جزء من مفهوم هذا والجزء بانفراده

مرويا والثاني ان غير العالم بالله يعلم العالم بغير العلم لزم الدور وهذا

حجة على من يقول انه معلوم لكن لا بالضرورة واجيب بان منع الوجهين على

عدم التفرقة بين تصور العلم وحصوله والضروري حصول علم جزئي

بوجوده وهو غير تصوره وغير العلم انما يعلم بحصول علم جزئي لا بتصوره

والعلم على تقدير الكتابة يتوقف تصوره على تصور غيره

كما ذكر لكن تصوره لا ازم

ودفع الدور بين المعلومين بتصورهما

وهو المطلوب

خلافا لمن قال انه لا يفيد اصلا لان كون النظر مفيدا ان كان ضروريا

لم يقع فيه خلاف كقولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا بانه انما

افادة النظر بافادة النظر ولو في الالهيات خلافا للقائل بانه لا يفيد العلم

بشيء لان الحقائق الالهية ذاته وصفاته لا تتصور والتصديق بالفرع التصور

وبداهة العلم عطف على الالهيات خلافا لمن قال لان العلم البديهي فالى

معرفة وبدفع الشبهات عنا ضروري لا يحتاج الى بيان وما ذكروه في الشبهة فرع

فان الفرع حيث يقع فيه خلاف اما قطعيا او ظنيا وان سلم ان الحقائق الالهية

لا تتصور بكنهها ولو سلم فيكفي للتصديق بها التصور بعارض وان ارشاد العقل لا يفيد

الا بعد العلم بصدقه وصدقه انما يعلم بالنظر فيكون النظر كافيا في المعرفة او بقطع ذلك العلم

قوله وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به ذلك اى بالعقائد الدينية لانه علم
فيه عن احوال الصانع من القدم والوحدة وغيرهما وعن احوال الجسم والعرض من الحدوث
والتركيب من الجواهر الفردة وقبول الفناء ولما ذكر وعن احوال النفس والمعاد وما
من الانتفاء وعدم التمايز المحتاج اليها في اعتقاد كونه صفاته تعالى سعادة
موجودة الاعز ذلك مما في عقيدة الاسلام او وسيلة اليها والشامل لموضوعات
هذه المسائل هو المعلوم المتناول للموجود والمعدوم وقد يقال المعلوم من الجملة
المذكورة يتناول عموم الاتى مسائله ويمكن ان يقال المراد بالعقائد الدينية الحق الاتى
المنتسب لانه الحق للفائدة فلا اشكال وفائدته امر وغايته الكل الفوز بسعادة
الدارين وكان المصنف اى انه من العلوم التي غايتها انفرادا فاكتفى ببيان حده فيكون
ماذكر غاية الغاية شرح البدر بن

منه قال
فان من قال
ينبغي ان يقال بعلق الصفات
الا ان يقال التعلق وجداني لزم عدم
منه والله اعلم
كونه معدوما مع انه لا تمايز في المعدوم
منه
التعلق الا ذوقية الايقان ومنه ارشد
المستقيمين يا يفتاح اغلق الدين والزم العاملين
ومنه اصفظ قواعد الدين عن ان تزل قدم الجسم المبطلين ومنه ان نبينا علم العلوم الزاخرة
فانه اسرا واليم يزل اخذها واقتبا سرا
شرح مواقف

الله تعالى واجب بالنص والاجماع وتكونه مقدمة للفرقة الآجلة
عندنا بالدليل وعند المعتزلة لكونها دافعة لضرر خوف العقاب
قالوا لو لم يجب النظر الا شرعا لما صح للنبي الزام النظر في المعجزة لعدم
الوجوب قبل ثبوت الشرع وردّ بان المتوقف عليه النظر هو
العلم بالوجوب لا نفسه ثم انها اول الواجبات المقصودة لتوقف البواقي
عليها والنظر او القصد اليه وشبهة البها فيجب لذلك الدليل ما يتوصل
بالنظر فيه الى حكم وقد تجوز بالجازم فيقابل الامارة ثم ان توقف
على نقل فنقلي او لا فعقلي فتاسفاد في بعونة القرائن القطع ولا
يثبت بما استوى طرفاه عند العقل الا بالنقل وما يتوقف النقل
عليه الا بالعقل الباب الثاني في الامور العامة تصور الوجود ضروري
وتعريف مثل الكون والتحقق والشيئية لفظي وتنبيه

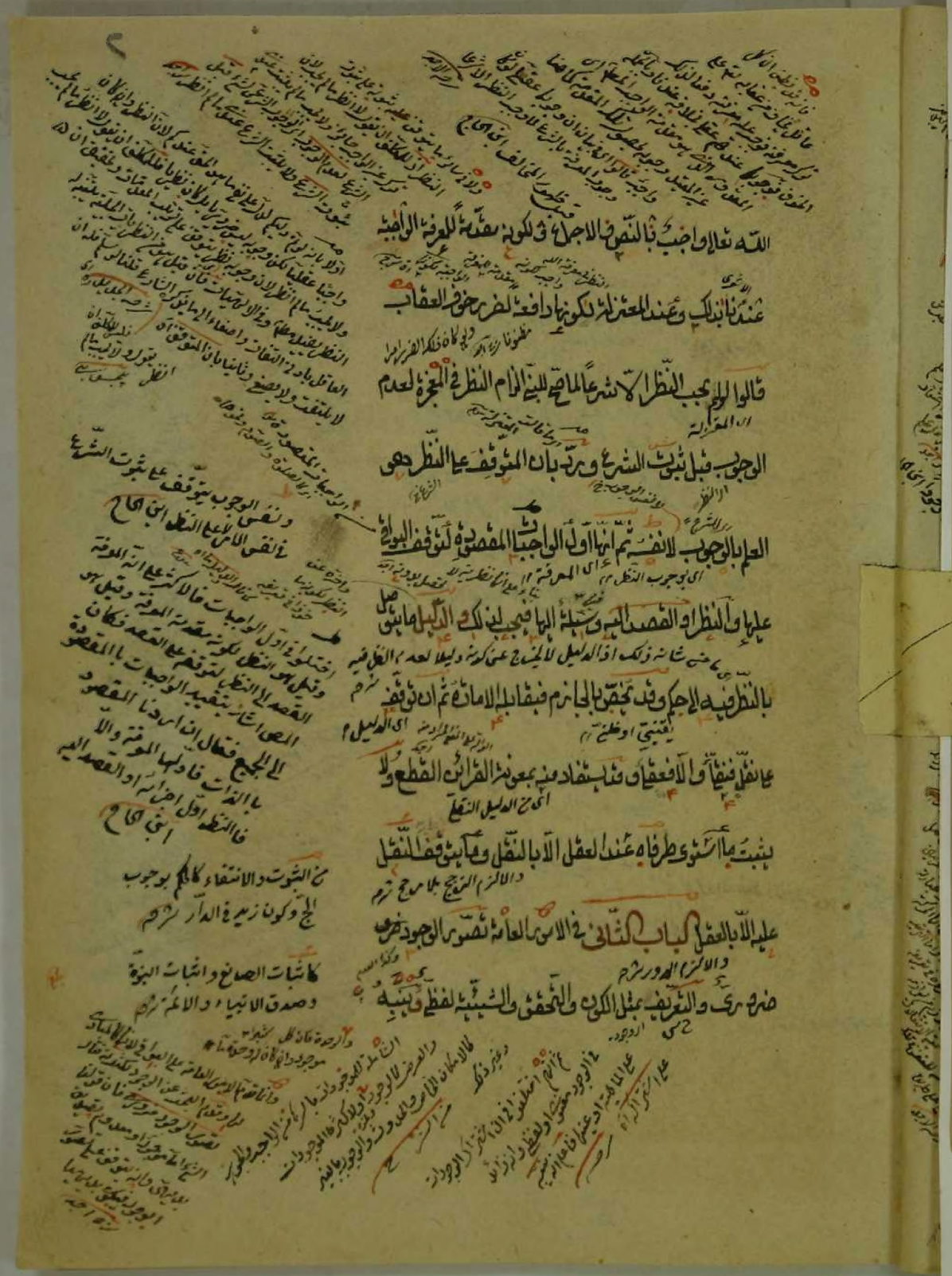

على انّا لا نسلّم ان صحة التقسيم الى الواجب وغيره والجزم بذلك مع التردد

في الخصوصية وتمام الحصر في الموجود والمعدوم وغيرها تدل على زيادته على الماهية ذهناً اي عقلا

ضرورة صحتها وافادة حملها والاكتساب مع تجويز لها والحكم عليها ان

حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه غير قائم بغيره مخالف للوجود

الممكن بحقيقته فلا تعدده بالقيام بالماهية ذهناً لا عيناً كالبياض

الجسم وانما كثرة عارض الكلي المقول على الوجودات بالتشكيك كالنور

على الانوار وما يقال انه في الكل نفس الماهية فمعناه انه لا ينفرد كل

بتحقق على حدة في الخارج وانما ذاك في العقل ثم الوجود ينقسم الى العيني

والذهني حقيقة واللفظي والخطي مجازاً اذ ليس في اللفظ والخط

من الانسان الشخص ولا الماهية كما في الخارج والذهن بل الاسم

وصورته والدليل على الذهني انا نتعقل ما لا ثبوت له في الخارج اذ

لما اختار مذهب الحكماء في اثبات
الوجود الذهني حقيقة كما لا يخفى
استدل عليه

ولو عدم الصف بالنقيض على تقدير عدم الواسطة او بما اخص من نقيضه

على تقدير فان العدم على تقدير ثبوت الواسطة اخص من نقيض الوجود وانما

نقيضه اللاوجود الصادق على الواسطة ايضاً وهذا ايضاً محال فان قيل

فلا يصح ان يكون واسطة بعين ما ذكرتم قلنا ليس كذلك فانه لا يكون الا متصفاً

وهو فالواسطة ليست اخص مطلقاً من النقيض لصدقها على الوجود

بدونه لطلاق العدم

نحكم على الممتنعات ايجاباً فتحقق المفهومات كلياً وصدق القضية بها

حقيقة فالعقل ان كان باعتبار الحصول في الذهن فذاك والا فلا محالة

يقتضي اضافة بين العاقل والمعقول ولا يتعقل الا النفي الصرف واذ

ليس الثبوت في الخارج كما في العقل وهو وجود غيرهما ليس الا النفي

الاتصاف كالموصوف يحصل الكفر فلا يوجب اتصاف الذهن

بالاعراض حصول المتضادات ولا وجود الممتنع في الخارج لكون الذهن

فيه كالماء في البيت ثم المعقول من الوجود والشيئية ليس الا الثبوت و

العدم الا النفي فالمعدوم ليس بشيء ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين

الموجود ومنهم من اثبتها جمعاً وتفريقاً والى الواسطة حالاً لا يجعل الى

جزئه منه اذ لو وجب تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض وكذا الايجاب

وقد ثبت وجوده عينه ونقيضه العدم لا المعدوم قالوا الاعدام متمايزة

الوجود الذهني وجود ظلي غير اصيل فلا يكون

واما وجود النوع فصورة

على الماء الموجود وغيره بالوجود الاصيل بدل او اعلم انه شبه

الخلاف في الوجود الذهني باللفظ فان الكل متفق في الصورة الآلة الى المعنى

بالوجود الذهني يقولون باتحاد الصورة وذي الصورة ولا اختلاف الا بالمحل والنافي

له لا يقولون به وانما هو عندهم مثال له فاذا كان ذو الصورة خارجياً معقولة كان تلك الصورة

من تلك المقولة بحسب الكنه دائماً

ومنهم اثبتها بمعنى انه على المعدوم شيئاً وثابتاً لانه اطلق عليه لفظ الشيء حقيقة

ان هو بحث لغوي يرجع فيه الى النقل والاستعمال واثبت الواسطة جمعاً فقال المعلوم

ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق فان كان مع ذلك له كون في الاعيان فاما بالاستقلال

كالاسود والسواد فهو موجود او بالتبعية كالعالمية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان

فمعدوم ممكن واما قيدنا المعدوم بالممكن لان الممتنع منفي لا تقرر له اتفاقاً ومنهم

من اثبتها تفريقاً فمن اثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم

وان كان له ثبوت فان كان بالاستقلال فموجود او بالتبعية فواسطة ومن على المعدوم

شيئاً فقط قال المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فمنفي وان تحقق فثابت مع

ان كان له كون في الاعيان فموجود والا فمعدوم وسمي الواسطة بين الموجود

والمعدوم حالاً وشبهته انه يجب ان يجعل الوجود منه اذ لو وجب لتسلسل الوجودات

ولزم اجتماع امور غير متناهية في وجود امر واحد وانه محال ولو عدم لاتصف

بالنقيض او بما يصدق عليه نقيضه فان العدم على تقدير الواسطة اخص من نقيض

الوجود وانما نقيضه اللاوجود وهذا ايضاً محال

فيتحد للكون بنفسها فالخارجة لا جزء منها العدم التمايز وانما ذاك

في العقل ثم اذا اعتبرت معروضة للكلية فهي الكلي الطبيعي وانما يوجد

في المعروض عوارض العارض وهي الافراد وتتقيد بشرط لا شيء

بمعنى انه يزيد على الكل ما يقارنه أعني كل مادة للشخص المتقدم عليه

في الوجودين ثم لاختفاء في وجود الماهية ولا يدل اسمها على

البسيط واحتياج بعض الاجزاء الى البعض في المركب الحقيقي

بخلاف الاعتبارية وبه خالف في جعلية الماهية ايجاد اتمام لوازم

الوجود كشاهي الاجسام لا الماهية كزوجية الاربعة والا فاحتياج

الممكن الى العلة ضروري كالطول والعرض

واشتراك الثلاثة في انسانية الانسان وذاك الانسان

ربما تفيد الهوية فيعد التخصص والتعين هو تلك الهوية

او ما يفيدها او كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة او عدم قبوله

والوجود الخارجي لا يعني سببا ان امكانا لا امكان له وليس

امكان واحد لعدم التمايز بين الامكانين المنفي والا

فلا يكون مشتركا بين الامكانين

اذ التميز يقتضي الاغارة وهي تقتضي الثبوت اذ الاشارة

الى المنفي محال

لا بعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتي للفرق بين

امكان لا ولا امكان لم يثبت موصوف فلنفاه العقل والا انتقض

بالممتنعات والمركبات الخيالية والفرق بين نفي الامكان والامكان

المنفي على تقدير كونه منفيا ثابت ايضا ثم كل من الوجود والعدم

متعلق محمولا او مرتبطا ونفتقر الجمل الايجابية الى اتحاد

الطرفين هو تبع ليتحقق وتغايرهما مفهوما يفيد صدقه بلى

بمطابقة الماء نفس الامر معناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا

الفصل الاول ماهية

في نفاسه قطع النظر عن حكم الحاكم

الشيء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه السؤال بما هو فتوجد بشرط شيء وبشرط لا شيء والمخلي

طه ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شيء وهي الجردة ولا توجد

في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهي اعم المخلي طه فتوجد

ذلك وان العدمية هو المعدوم او العدم المضاف او ما يدخل في

مفهوم العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقة ما لها ثبوت في نفس الامر

وغير شاملة فرضي وتقديري والاعتباري بخلافه لا ثبوت له

العين وجودي او عدمي وحقيقي او اعتباري وانه يستند الى الفاعل المختار

او الى الوجود الخارجي او الى سبب آخر كنفس الماهية او المادة المتشخصة

بما بالحقها من العوارض بحسب تعاقب الاستعدادات الفصل

الثالث الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من النسبة

المفهوم الاهلية البسيطة او المركبة وتصورها ضروري في العقل

بمثل ضرورة الوجود وضرورة العدم والا ضرورتهما لفظي

وينقسم كل الاقسام لا لذاته والغير فالملموس بالذات هو

وجوب الوجود لذاته وهو الله تعالى او شيء آخر كل وجبته الاربعة

المادة المحضة التي باعتبار تحقق الشرايط استعدادا فاستعدادا

شدة وضعفا في الاستعداد وهو مراد من قال كل حادث

يفتقر الى مادة تكون محلا للامكان وتدوم بها لكي تعاقب الحوادث

وانما يتم لو سلم ان كل حادث ممكن بهذا المعنى ثم احتياج الممكن الى

المؤثر واستناده الى احد طرفيه بلا مرجح ضروري وهذا غير مرجح

المختار احد المتساويين بلا مخصص بل بمحض الارادة كالهارب

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

يسلك احد الطريقين والجايع باكل احد الرغيفين فانه قبل التأثير
حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم جمع النقيضين قلنا الممتنع
تحصيل الحاصل بتحصيل آخر والحوجة هي الامكان او الحدوث فيه
خلاف ولكل وجهة ويمتنع الاحتياج حال البقاء لتوقف الوجود أو
العدم أو استمرارهما على امر ما ولا يعقل اولوية بالذات لاحد
الطرفين لانه لا يمتنع نوع انتفاء للوجود او العدم لا لاحد الوجوب
وهو ايضا ينتفيه والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه انتفاء
الاولوية الذاتية ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين سابق ولاحق
لانه ما لم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا مرجح وحينئذ الوجود
امتنع العدم لامتناع الجمع وهذا لا ينافي الاختيار والتثليث بل كل
ما يوصف اي فرد يفرض منه بمفهوم كالقدم والحدوث والوحدة
والكثرة

والكثرة والتعين والبقاء والموصوفية اعتبارات عقلية والا
لزم التسلسل ويمتنع كون الشيء واجبا لغيره اذ يجب اذا عقل
مستندا الى الوجود لزم في العقل معلول هو الوجوب وكذا البواقي
الفصل الرابع القدم عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي او بالعدم
وهو الزماني والحدوث بخلافه ولا قديم بالذات سوى الله تعالى وبالزمان
سوى صفاته ايضا ولزم المعتزلة كثيره في الاحوال وعند الفلاسفة
كثيرة ولا يستند القديم الى المختار لان القصد الى الايجاد يقارن العدم
ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه واجبا او مستندا اليه بالايجاب خاتمة
التقدم والتأخر والمعية يكون بالعلية او بالطبع او بالزمان او بالشرف
او بالرتبة الحسية او العقلية وضعا وطبعا او بالذات كما في اجزاء
الزمان فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان لئلا يلزم قدم

الزمان كما لا يلزم ان يكون له امكان استعدادي ليلزم قدم مادة ليه

الفصل الخامس الوحدة والكثرة من المعاني الواضحة وغنى لبيانها

بالتشكيك وقد يحد بعرضهما فيقال وحدة الوحدة نفسية او عامية

او بنسبة وهي الوحدة في الجنس كجانبة وفي النوع مماثلة وفي الكم

مساواة وفي الكيف مشابهة وفي النسبة مناسبة وفي الخاصة

كما في رحيمين في لون ح

شاكلة وفي الاطراف مطابقة وفي وضع الاجزاء موازاة وفي عنق

اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال بان اختلاف الماهيتين ح

الهويتين ذاتي ليس بارض من المتبع وبانهما اثنان موجودان او بعدمي

او مختلفان فلا اتحاد مذكور بانهما موجودان بوجود واحدهن

نفس الوجودين الصادرين واحدا والغيرية نقيض هو هو وقد

تخصص الغيران بموجودين يجوز انفكاكهما فالجزء مع الكل لا هو ولا غيره

عن الآخر

مختلفان

ولا غيره وكذا الموصوف بالصفة ولهذا يصح ما في الدار غير

زيد وغير عشرة بمعنى ان فيها الاجزاء والصفات الغير المحمولة

فليس المعنى ان لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الوجود والتماثل

الاشتراك في الصفات النفسية ولهذا يستلزم كل مستلزم الآخر

واختلفوا في لزوم تغايرهما واستلزام اجتماعهما والتضاد كون

المعنيين لذاتهما بحيث يستحيل اجتماعهما في محل من جهة وعند

الفلاسفة كل اثنين غيران فالمتشاركان تمام الماهية فمثلان والا

فمختلفان وهما متضادان ان تعاقبا على محل من جهة واحدة

فان كانا وجوديين فان كان تعقل كل بالقياس الى الآخر مقتضيا فان

والا فمتضادان وان كان احدهما عدميا فالتقييد بكون الموضوع

مستعدا للوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنس القريب او البعيد فملكة

وعدم والا فايجاب وسلب وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف

ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهوري والملكة والعدم الا

بشعداد للوجود وي في ذلك الوقت ويخص باسم المشهوري والاول

بالحقيقي ولا تقابل بين الكثرة والوحدة لتغاير موضوعهما وتقدم

احدهما بالاخر **فصل السادس** العلة وهو ما يحتاج اليه الشيء

ان كانت داخلة فيه فهي جزء منه اما بالفعل فصورية

او بالقوة فمادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها ففاعلية او

لها ففائية وهو جميع الشروط والآلات الى الفاعل وجميع ما يتوقف

عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لا

محالة ويمتنع تخلفه والا لجاز انفكاك الكل عن الكل وانتفاء

منتهى الترجيح بلا مرجح وبالعكس لكون الاحتياج الى العلة

فعدم المعلول يفتقر الى عدم العلة ووجوده مع انعدامها انما يتصور

في المعدات كالاب بعد الاب والبناء بعد البناء والجزء في الوجود قد

يغاير الجزء في البقاء ووجه المعلول بالشخص يوجب وجود الفاعل

لامتناع الاحتياج والاستغناء معا ولا عكس لاستناد الكل الى الواجب

ابتداء والاستمداد لا بأن لم يصدر عن الواحد الا الواحد لزم اتحاد

الملة والعلة فيما بين كل شيئين ضعيف عكس المخالف بانه

لو صدر عنه شيئان فصدورية لهذا غير صدورية لذاك فذات الكل

شيء ضمها فيه تركب والا لزم ورد بانها اعتبار عقلي ورد بما

صدور الواحد قولهم المراد انه كلما تكثر المعلول تكثر الفاعل لي

بالحقيقة ضرورة ان فاعلية لهذا غير فاعلية لذاك لا يفيد شيئا

ولا يوافق ما بنوا عليه من امتناع تعدد الجزء البسيط وهو ان الفاعل الا

بكل قابل الا ان الفعل والقبول اثر اده وقد يستدل بانه نسبة الفاعل بالى

لو جاز ان يوجد بالكل ما يمتنع ان يوجد بالبعض كمتنع ان

يتوقف على علل او علتان كل

واحد منها مستقلة وكذلك

لو اجتمع على معلول واحد الوقوع كل منها

مستقلا لكان واجب الوقوع

لانه لو لم يجب وقوعه بكل منها فلا يجب

وقوعه بها جميعا

ان لا يكون كل واحدة منها علة مستقلة قد

والتقدير ان كل واحدة منها كذلك هذا خلف

وجوب المعلول بكل منها عند كل واحدة منها جائز

بكل واحد مستقلا فيكون

معا واجب حال

بان وجوب والقابل بالامكان ورد بعد التسليم بانه لا استناع في
الوجوب واللاوجوب بجهتين في الجوز وام انعال القوى
الجسمانية تجلي الله تعالى وقالت الفلاسفة يلزم تناهيها بحسب الشدة
والمدة والعدة لان القسري يختلف باختلاف القابل والطبيعي باختلاف
الفاعل فاذا فرضنا حركتهما الاتحادية المبدء تفاوت الجانب الاخر لزوم
التناهي ورد بعد تسليم التأثير بانه انما يتم لو كانت القوة بقدر الجسم
المنفصل بتخيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان انتفاء
تقدم الشيء على نفسه ضروري والبديهي وهو توقف المعلول
والعلة لا الانية لان المؤثر المستقل للجملة ليس غيرها ولا جزء منها للزوم
بلخلف واجيب بوجوب انتهاء الجملة الى غير منقطع ولانا نفصل من البديهي
جملة بمقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فان وقع باذاء كل جزء

من الثانية جزء من الناقصة لزم تساوي الكل والجزء والا انقطعت الناقصة
وهو محال فقد فنيت الثانية ولانها لما استمدت على معلول محض لزم انتهائها
على علة محضة تحقيقا للكافي ولانا نطبق بين سلسلة وصفية العلل
والمعلولات بما فوق المعلول المحض فيلزم لضرورة سبق العلة زيادة
العلية وبتناهيها ولانها لو انقسمت عشاريا فرديا والا فزوجيا
وكل منهما اقل بواحد صادق فيتناهى فتنتهي الصورة لكل هيئة
قابل وصاف بالذات او بالاعتبار والمادة لحلها كالبياض والجسم
والغاية لما يتشبه به الفعل وان لم يكن له جهة علية واحتياج الفعل
اليه بالجملة وان لم يكن للفاعل قصد لما كان الموجد عندنا هو الله عز وجل

الباب الثالث

في الاعراض وفيه مباحث الاول الموجود ان لم يستغن بالعدم فقديم والا

فحادث فان تحيز بذاته فجوهر او بتبعية فعرض يختص بالحي كالحيوة
والادراكات او غير مختص كالاكوان والمحسوسات وقالوا الموجود ان
كان وجوده لذاته فواجب والا فممكن وهو ان استغنى عن محل يقومه ويسمى
الموضوع فجوهر والا فعرض واجناسه بحكم الاستقراء تسعة الكم والكيف
والاين والمتى والوضع والملك والاضافة وان يفعل وان ينفعل ويمتنع
قيام العرض بنفسه او باكثر من محل واحد بالذات او بالاجتماع كوحدة العشرة
وحيوة البنية المتجزية عند قوم والعرض في مثل القرب والجوار والتأليف
متعدد ويستحيل انتقاله لان وجوده في نفسه هو وجوده في محله ولان
تشخصه ليس الا لمحله وقد يتوهم من حدوث المثل في المجاور انه انتقاله
وفي جواز قيامه بالعرض خلاف يبنى على الاختلاف في معنى القيام انه التبعية
في التحيز او الاختصاص الناعت والجمهور من المتكلمين على امتناع

بقاء العرض لانه لو بقي يمتنع ذلك لانه يستلزم قيام عرض البقاء
زمانين
به وامتناع زواله لانه اما بنفسه فيمتنع او بالشرط فيتسلسل
او بطريان ضد فيدور او بفاعل فيصير النفي المحض اثرا والكل ضعيف

فصل الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته يعني فرض شيء غير شيء فمنفصل ان
لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل ان كان وهو ان كان غير
قار فزمان والا فمقدار خطا او سطحا او جسما تعليميا وقد يؤخذ مع اضافة
فيسمى الطول والعرض والعمق وعند المتكلمين العدد اعتباري
والمقادير جواهر مجتمعة او نهايات وانقطاعات والزمان وهمي اذ
لا وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء ولان
تقدم اجزائه ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد لامتنع عدمه بعده
لكونه زمانيا فيلزم وجوده مع تركبه ونقيضه ورد بان العدم في الحال

لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات وبجهة العدم فقط

الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود لا ينافي الامكان قالوا الزمان

وجود امتداد يتصف بالمضي والاستقبال ويلحقه التقدم والتأخر

بالذات بحيث لا يصير قبلا بعد ولا بعده قبل فرضه كذلك تعين

به العدد ويقسمه الايام والشهور والاعوام والساعات

واما حقيقته فقيل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه متقارب كله

ولا شيء من اجزاء الآنات بمتصل ولعدم استقراره بمقدار لهيئة

غير قار هي الحركة المستديرة اذ المستقيمة تنقطع ما سبلا ولتقدير

جميع الحركات به بمقدار لاستوعبها وبناه على اصل الفلاسفة وقيل

الزمان متجدد معلوم يقدر به متجدد موهوم ولا يفيد الحقيقة والقدماء

على انه جوهر مستقل بقطع بوجوده واجزائه لا حركة

المكان

المكان قيل هو السطح الباطن من الحاوي المماس للمظاهر

من المحوي وقيل البعد الذي يشغله الجسم والامارات هي نحو

مساواة المكان للمتمكن وعموم كل جسم وكون الطير في الهواء المتحرك

والحجر في الماء الجاري سالكا ذلك على الثاني وهل يجوز خلو شاغل

قيل نعم لانا اذا رفعنا صفيحة مملوءة عن نقلها وقلنا في اول زمان

الارتفاع خلق الوسط واذا رفعنا احد جانبي الزرقة المشدودة الراس

والسمسم عن الاخر خلا جوفه وقيل لا والا لزم تساوي وجود المعاوق

وعدم فيما فرضناه كالجسم في فرسخ خلاء ولتكن ساعة واحرى

مثلها في ملاء مثله ولتكن ساعتين واحرى مثلها في فرسخ ملاء قوامه

نصف قوام الاول فلكل ابعض ساعة ضرورة ان تفاوت المعاوق

وعدم امارات ارتفاع الجسم في المجمة والماء في الابنوبة وعدم نزول الماء

الزمان بحسب تفاوت المعاوق

فصل في الكيف

الكيف عرض لا يقتضي لذاته قسمة ونسبة واقسامه بالاستقراء

اربعة الاول المحسوسات واصل الكيفيات المحسوسة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وقد يعم الحار ما يحس حرارته اما بشرط ملاقاته للبدن كالاغلاة والابردة او لا كالسماويات واما الغريزية التي بها تقوم الحيوة فقيل نارية وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما وهي الاعتماد بمعنى المحافظة الخ وقد جعل انواع هذه الطبيعة ما يكون الى الرقة وهو الضوء الخ تحت وهو الثقيل وهو النفاذ والفلاسفة يسمونه الميل وجعلوه طبيعيا وقسرياً ونفسانيا الا ان بديهة كل واحد ظاهرة فقسري والا فكل شعور نفساني والا فطبيعي فيكفي ميل مثل النبات الى التبرز والتداوي طبيعيا واعم المبصرات الالوان والاضواء ولكل منهما انواع الا ان لكل جملة نوع

الى الشكل

الكيف كملاءة العلق بعقب لانه اذا طلق لزم لزوم العقب

فصل في الكيف

عرض لا يقتضي لذاته قسمة ونسبة واقسامه بالاستقراء

اربعة الاول المحسوسات واصل المحسوسات الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وقد يعم الحار ما يحس حرارته اما بشرط ملاقاته للبدن كالاغلاة والابردة او لا كالسماويات واما الغريزية التي بها تقوم الحيوة فقيل نارية وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما وهي الاعتماد بمعنى المحافظة الخ وقد جعل انواع هذه الطبيعة ما يكون الى الرقة وهو الضوء الخ تحت وهو الثقيل وهو النفاذ والفلاسفة يسمونه الميل وجعلوه طبيعيا وقسرياً ونفسانيا الا ان بديهة كل واحد ظاهرة فقسري والا فكل شعور نفساني والا فطبيعي فيكفي ميل مثل النبات الى التبرز والتداوي طبيعيا واعم المبصرات الالوان والاضواء ولكل منهما انواع الا ان لكل جملة نوع

من انواع اللون اسما خاصا كالسواد والبياض وغيرهما بخلاف

الضوء وتخيل البياض من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كالماء

الزبد والثلج وسحق البلور والزجاج لا يمنع كونه حقيقة تحصل بالمستضيء

اخر والضوء ان كان ذات المحل كالشمس فذاتي والا فعرض اول او ثان

او ثالث والظل عدم ملكة له ومجعولية شيء لا يستلزم كونه كيفية محسوسة

كيف ولو كان كذلك لحال السواد الغار من ابصار الخفاش كالعكس لعدم القرب لكان

والذاتي من المضوء كالشمس يسمى شعاعا والعرضي كالمرآة يرتفع قيد

بتوهم ان الضوء اجسام صغار تنفصل من المضيء وتتصل بالمستضيء

بناء ان هذه الاجسام يضيء عالما او متحركا او متوسطا بينه وبين المستضيء

يرد هم تحركه اخضرارا او ابتياعا او انعكاسا وعدم رؤيته الليل في الظلمة

قيل لكي الضوء شرطا لوجوده والحق لرؤيته واما السوداء

والاصوات منشؤها تموجات تحصل في خلق الله
تقرع وتقطع الهواء المحيط بالقرع ثم تنتشر
عليه بالطبع

فالاصوات وسببها القريب تموج الهواء المحيط للقارع والقلع ويبلغ
بحاوجوده عارية المقرا وتعلق الاحاسيس بها ادراك جزئي
ولونه الجانب المخالف المتميز بين قريبه وبعيده وبحاكوا ادراكه يوصوله
الهواء انه يحمل مع الرياح وانه يتفرد بسراعة من يتفرد بذلك واذا امتزج
بصادرة جسم ملس نحو المصدر واذا عرض له كيفية بها يتباين عنها مثله
في الحدة والثقل ثمرات المسموع فهو الحرف ويتفهم الصامت والمصوت
بقصوره في الحركات وصدوده المدات والصامت مع المصوت المقصور
يسمى مقطعا مقصورا ومع الممدود ممدودا مثل لَ ولا وقد يقع مقطع
مقصور مع ساكن بعده مثل لم والمؤلف من الحروف يسمى بالكلام واللفظ
وقد يخص الكلام بما يفيد واللفظ بما يتأتى منه المقاطع وقد يقولون
ان اللفظ قبل الكلام اذ يقدر جزء منه ورد به بالعرض وهو

والاصوات التي تحدث في الحلق والفم والشفتين لتقطع الهواء وتقرعه
وتقطعه بالحروف والصامت لتقطع الهواء وتقرعه
يسمى بالحروف والصامت ويسمى بالكلام والكلمة وخاطبنا عليها بالجزء المنفصل منه
يسمى بالمركبات والمصوت يسمى بالمفرد والصامت يسمى بالمبني
خالف الصامت والمصوت يسمى بالمعرب

والاصوات المذوقات الطعوم الشم والمبصرات الروائح الثلاث الكيفيات
النفسانية ويسبق الرسوم ملكة وبدونها لا قوة الهيولى وهي المبدأ
لقوة الحس المحركة ولا تشترط باعتدال المزاج ووجود البنية والروح
وانها كانت وتنتفي بفقدها والموت نزعها وقبل كيفية تضادها
وقد يطلق على عدمها كالعمى والادراك وهو ثمرة ظهور
الشيء وحصوله عند العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها او بصورته المنتزعة
كلمة الماديات والخاصة اشد اتمكنا في المجردات والمعدومات وهي بوجهاتها معا
للهيولى التي بها الانفعال وليس حصولها للنفس كحصول العرض في المحل فلا يلزم
انفعال والمدرك بالمدركات فالكريم بتصور البخل ولا يتصف به ويتصف
بالكرم وقد لا يتصور به وقد ينكر الوجود العقلي جعل الادراك اضافة
او صفة ذات اضافة فاشكل العلم بالمجردات سيما الممتنعات فلوم

القول بالصورة في الكل ما ان الادراك بغير واحد بعينها انما للمعدوم

وجود اغير بعينها صلوحي وهو حيث بنائها بالذهن علم وهو حيث ذاتها

معلوم بخلاف الموجود فان العلم ما في الذهن والمعلوم ما في الخارج

وانواع الادراك احساس وتخيل وتوهم وتعقل والعلم قد يعم المطلق

الادراك والمشتمل الاجمالي واللاجمالي للتصديق الجازم المطابق

الثابت وبسبب الخلاء الجزم فظن وعدم المطابقة جهل مركبا وبسبب الثابت

اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة الادراك

ان اشرف الامور الحياة والاشرف والجهل البسيط عدم ملكة للعلم والمركب

بضاد له وقيل ماثل اذ لا اختلاف الا بعارض الطباع والعلم الحادث

قد يكون بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اما الاجمالي بلا لحظ

او بسيط هو سبب التفاصيل او تفصيلا بان بلاحظ التفاصيل وجاز

وجاز انقلاب النظري ضروريا وعكس خلاف كما في تعدد العلم بتعدد

المعلوم ومحل القلب بديل السمع لان الكلام في القلب لا العلام في

توسط الآلات في الجزئيات ومنها التكليف القوة العقل الى

عند العامة بعض الضروريات بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهو

القوة المتهيئة بين الامور الحسنة والقبيحة ومنها الارادة وهي كباب

الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتفارقها الوجود الشهوة

ولذة تعلقها بالقوة الادراكية كالشهوة بالطبيعة قيل هي اعتقاد

النفع او قيل ميل يتبع او العلم بما هو عند العالم كمال وضرر النفس بصفة بها

يوجح الفاعل احد مقدوريه الفعل والترك لا بكيفية هي صفة ذو نفس

الشيء ان ارادة الشيء نفس كراهة ضده ومنها القدرة وهي صفة تؤثر

وفق الارادة او تمكن عبدا للافعال فتختلف والقوة اعم اذ هي مبدأ التغير

عدم ملکهٔ للقطع بانّ المحلّ یمتنع عن الاتیان بالمثل وجعلهم

اعمّ منهما

ثمّ کما بین المعنیین خلاف اللغة والقدرة تضاد الخلق لما انّ

افعاله بسهولة وبلا رویة مستمرة وهل تضاد النوم فیه تردد دونها

اللذة والالم وقد یفهم من تفسیرهما بادراک الملائم والمنافر حیث

انهما کذلک انهما نوعان من الادراک او احتمالان یراد لاصابة والوجدان

وبعضهم علی ان کلا منهما خروج عن الحالة الغیر الطبیعیة وکلا ما حصل

اللذة مثلا

او عقیبها وهو قوی فی الاول ضعیف فی الثانی وجعلوا منها الصحة

والمرض فالصحة ملکة او حالة یصدر عنها الافعال علی الموضوع

لها بسلیمة والمرض سلبها او حالة مضادة للصحة او عدم ملکة لها فی

شانها بحیث یظهر ما فی المحسوسات ثم ان اعتبر فیها سلامة جمیع الافعال

وان الجمیع کانت بینها واسطة کما للفواکه وللاطفال والمشائخ

من آخر حیث انه اخرا مع الفصل وبدونه وکل امّا مختلفة

الاثار اولا فالاولی القوة الحیوانیة والثانیة الفلکیة والثالثة

البنائیة والرابعة العنصریة والقدرة الحادثة مع الفعل لا قبله لا

شتاء بقاء العرض وردّ بانها ثم یجدد الامثال کالعلم وغیره

مما هو قبل الفعل وقالوا والم تتعلق الاهوال الفعل لزم اجتماع

الموجود واشتاء التکلیف وردّ بما سبق وبانه یکفی فی التکلیف

الفعل مما یتعلق به القدرة فی الجملة کایمان الکافر بخلاف خلق الجسم

فعلی الاول الممنوع لا یکون قادرا کالزمن والقدرة الواحدة لا تتعلق

بمقدورین والحق ان القوة التی هی مبدأ الافعال تاثیرا او تسببا

عادیا توجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جمیع شرایط التاثیر الا

تلک الاشیاء والخلق ضد القدرة فلا یتعلق بالموجود وقبل عدم

لم یتعلق الاحداث وجود الفعل وهو لم یتعلق الاحداث وجوده وهو موضع

نعلق الخلق بالمبادی والمراد بالمبادی الموجود بالوجود الذی یصدر الفعل

ذکره فی المبادی ظاهرا لیتمشی علی الاصل المتبع المبادی الموجود بالوجود

غیر مستجمع لما یصدر عنه الفعل وعلی الاول یکون المتبع لیس لکل واحد

الذی یوجد عقیب الفعل او الفتح لا یتاتی والفتح لا یتاتی المتبادر وذکر الفتح

نادر والصحیح المتبع الفعل وعلی الاول یکون المتبع لیس لکل واحد

بحیث الصحیح الفعل وذکر ان ما قبله عند صدور الاخر

عنه متابع لما بعده عند صدور الاخر

الاول انه منع کلی او جزئی والثانی منع سند

وکل منع کان منعا ولیس منعا فانه لیس بمنع

سبیل البدل ترجیح من غیر مرجح ممنوع وان اراد

الخطابة بلفظها بالبدل فالمنع ان الاداة للتخییر

بینهما باعتبار الزنة والاطلاق والاول ممنوع وان اراد

المعنی وهو عدم تعلق القدرة الواحدة بهما

عند المتکلم

والآفاق الكائنات الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء
للخط والتقعير والتثليث للسطح والزوجية والفردية للعدد والخلقة
اعني مجموع الشكل واللون الذي يجب به وصف الجسم بالحسن والقبح وكالزوجية
وهي هيئة احاطة الحاطين بالسطح عند المماثلة وما قيل انها سطح
احاطة خطان بنقطة عند نقطة ففيه نظر والرابع الكيفيات
الاستعدادية وهي استعداد شديد عما ان ينفعل كالمرضية او لا ينفعل
كالصحة وهذه الكيف بالحق وهو الكوة الخبز فان اعتبر حصول
الجوهر باعتبار وجوده فاما ان يمكن تحلل ثالث بينهما فافتراق اولا
فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله ذلك العين فكون اقرب
آخر فحركة فالحصول ان كان لا في موضوع فجوهر والا فكيف
الكوة الكل واحد وانما التمايز بالجهات حتى ان الواحد بالشخص
ربما

والآفاق الكائنات الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء
للخط والتقعير والتثليث للسطح والزوجية والفردية للعدد وكالخلقة
اعني مجموع الشكل واللون الذي يجب به وصف الجسم بالحسن والقبح وكالزوجية
وهي هيئة احاطة الحاطين بالسطح عند المماثلة وما قيل انها سطح
احاطة خطان بنقطة عند نقطة ففيه نظر والرابع الكيفيات
الاستعدادية وهي استعداد شديد عما ان ينفعل كالمرضية او لا ينفعل
كالصحة وهذه الكيف بالحق وهو الكوة الخبز فان اعتبر حصول
الجوهر باعتبار وجوده فاما ان يمكن تحلل ثالث بينهما فافتراق اولا
فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله ذلك العين فكون اقرب
آخر فحركة فالحصول ان كان لا في موضوع فجوهر والا فكيف
الكوة الكل واحد وانما التمايز بالجهات حتى ان الواحد بالشخص
ربما

ربما يكون اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة والقول
بتضاد الاكوان بمعناه اشتاع اجتماعها عند بعضهم في الوجود والحركة
ويراد بها ما هو المحقق منها وهو الحصول بعد الحصول بحيث آخر وما هو
الموهوم وهو الحصولات المتعاقبة عما لا استمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون او سكنات وان اشترط
فلا وهو بهو الحصول او مجموع الحصولين فيه تردد الحق ان الباطل
اجزاء الحركة بتحرك وان الواقف عند هبوب الريح او جريان الماء
عليه ساكن وبين التردد في ذلك غلط التردد في حقيقة الخبز والحركة
وقول الفلاسفة الحركة خروج من القوة الى الفعل عما التدريج او يسرا
يسرا او لا فيه بين عما بداهة تصور هذه المعاني والموجودة منها
كون الجسم بتوسطها بين المبدأ والمنتهى عما الاستمرار واما طبيعة المتصل

ربما يكون اجتماعا وافتراقا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة والقول
بتضاد الاكوان بمعناه اشتاع اجتماعها عند بعضهم في الوجود والحركة
ويراد بها ما هو المحقق منها وهو الحصول بعد الحصول بحيث آخر وما هو
الموهوم وهو الحصولات المتعاقبة عما لا استمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون او سكنات وان اشترط
فلا وهو بهو الحصول او مجموع الحصولين فيه تردد الحق ان الباطل
اجزاء الحركة بتحرك وان الواقف عند هبوب الريح او جريان الماء
عليه ساكن وبين التردد في ذلك غلط التردد في حقيقة الخبز والحركة
وقول الفلاسفة الحركة خروج من القوة الى الفعل عما التدريج او يسرا
يسرا او لا فيه بين عما بداهة تصور هذه المعاني والموجودة منها
كون الجسم بتوسطها بين المبدأ والمنتهى عما الاستمرار واما طبيعة المتصل

بانقسام الزمان او عاقبة او عالم وعن لوازم الحركة كيفية مشفوعة بثقل

باعتبار الشدة سرعة والضعف بطوء او ليس هو بالمحال السكانية

لامتناع الحركة مع خلوها عن المقتضي وللزوم الانفكاك في مثل حركة

طرفي الرحى ولزوم زيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا يقتضي

واجب بان الحركة خلق الله تعالى وان الانفكاك ثم الالتيام جائز

وان الحركات لكونها وجودية متجددة تتغاير بالكيفيات وايضا كانت

اضعافا لا تقبلها او لا بد بين كل حركتين مشتهيتين من سكون لان

ان الوصول غير ان الوجود فلو لا زمان يسكن بينهما لزم مثلا الآنين

المستلزم لوجود الجزء واجب بانه لا آن بعد الانقطاع حتى يعرض

بانه لو لزم لكان بلا سبب في لا في زمان معين وتوقف الجبل الرابط

لملاقاة خردلة صاعدة واجب بان السبب عدم علة الحركة وتوقع

عدا ارتفاعه او حدوث ان الحركة فنانا

لعدم بقاء الا ان يزاد او الانتفاء

والالم يزد بعد ان يزاد

اليه وبلا خلاء جميعا افلا

لمصيبة والزيد بعد ما انفصل عنه

الانتفاء نسبة بما انفصل عنه

المتمذة فوقية ولا بد لها مما منه والية فيه وبه ولم والزمان في الا

بين ظاهرة في الوضع كحركة الفلك في الكاة النمو والذبول والتخلخل والتكاثف

ثن وفي الكيف كسواد العنب وتشنج الماء من الجزم بعدم الكيفية والوتر

عليه وثلثي بالذات كحركة السفينة وبالعرض كحركة راكبها والمحرك ان كان

فاجتماع المتحرك فقريه والا فهي الفقد والشعور ارادية وبدونه

طبيعية فبضربها حركة النمو والنبض وكذا النفس حيث الاضطباط

الاطلاق وآمان حيث امكان تغيير جزئياتها عن او قاتها فارادية

وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا صاعدة او هابطة فانما هي في البسائط

العنصرية ووحدتها النوعية بوحدة بانيها وما منه وما اليه في الشخصية

بوحدة ما سوى المحرك والجهة بوحدة ما فيه وتضادها بتضادها

منه وما اليه كالسواد والبياض والصعود والهبوط وانقسامها

بانقسام

الحلول في المحل اضافة لها حلول ولزم لانتفائها او صاف كل عدد وجب
مالم يمنع الاضافة الا ما عداه وقد يجاب بان سبب الكل لا يوجب
السبب الكل والتمسك في وجودها بانا نقطع بفوقية السماء ومحتية
الارض وابوة زيد وبنوة عمرو وانهم لم يوجدا عند انتفاء العقل فضعيف
ثم انها في جنسيتها ونوعيتها وصنفيتها وشخصيتها وتضادها انما يعرض
للعرضيات والمعنى به النسبة الانية والآن والوضع الى حيث
يكون لاجزائه نسبة فيما بينها والى الامور الخارجة عنها والمكان نسبة
الجسم الحاوي والبعض ينقل باسقاله وان يفعل هو تاثير شيء في شيء
ما دام ساكنا وان ينفعل هو تاثره عنه كذلك انما الحاصل بعد الاستقرار
فيكون كيفا او وضعا او غيرهما لكن الجوهر ان انفرد فهو الا
فهو فرد وقالوا ان كان له ابعاد ثلثة فهو جسم والا فاما ان لا يقبل
القسمة اصلا فجوهر فرد او قبلها في بعد او بعدين فخط او سطح

اذا حركت الجسم الى جهتين متقابلتين فبعد عن المبدا بقدر
الفضل والافلك والملك بقاء الشيء في غيره بقاء الشيء
فيضاد الحركة وفعل عدم الحركة عام شانه فعدم وملكة وليس كل عدم
وشريا وايجابيا وتضاد وتضاد عامه كالسكون في المكان الاعم والاخص
الاضافة هي النسبة المنتزعة وشيء مضافا حقيقيا والمركب
منه ومن المعروض مشهورا والنسبتان قد تتوافقان وقد تتخالفان
لفاد والانعكاس قد يستغني عن حرف وقد يفتقر وعروضها قد
يكون الصفة في الطرفين او احدهما او لا الصفة وتعرض لكل موجود
ويتكافؤ الطرفان في التحصيل والاطلاق في الوجود والعدم ذهنا
وخارجا ثم وفعلا والجمهور على انها اعتبارية والاشعري لان
الحلول

فصل

فصل مرة او بالقوة فادة واما غاية تتعلق به فنفس لا معقولا

لم يعد نا الجوهر القابل للانقسام فينا ولا المؤلف من جزئين فصاعدا

وعند المعتزلة هو المتحيز له مالية الطول وعرض وعمق فجوهر ما يتركب اجزاؤه

عاكسمة وسمائين فقط او يكون عددها اقل من اثنين ما يتركب منه

الجسم اعني ثمانية او ستة او اربعة وعند الفلاسفة الجوهر الذي يمكن

ان نفرض فيه الابعاد الثلثة ولم نرد في ان هذا حد او رسم ثم انقا

مات الجسم البسيط مشاهدة بالفعل خلافا للفلاسفة وهم يقولون بها

اي مركب من مادة هي بها انقسام وصورة عليها تتبدل الاستدارات الغير

منه وبعضهم عالم بسيط في نفسه كما هو عند الحسن ان القابل للقسم

لو كان واحدا لكانت الوحدة نفسه والتفرق اعداما وانه لو لا الجزء لما

كان الجبل اعظم من الخردلة لكونها غير متناهية الاجزاء وما يتناهى انتداد

انتداد الجسم تماما لا يتناهى من الامتداد وما وجد الزيادة اصلا أذ

لا يوجد صفة غير الحاصل الا منضم المنطبق على المركبة والمسافة وايضا

النقطة طرف الخط وهو يمامات الكرة لسطح مستو وقيام الخط على خط فيقع

حيث يحلها غير منقسم ضرورة مع ان الاجزاء متناهية والا لم تقع بين

طرفين ولم ينفصل المتحرك الى غاية والسهم الابطئ والسنة وجوه الاولى

مماسة الاجزاء غير مماسة الاجزاء اخرى الثانية ثلثة الجزئين اما بالاس

فلا جم اولا فانقسم الثالث اذا فرضت ثلثة فاما بسطان من الطرفين

من الثلثة انقسم الافلاجم الرابع اذا وقع جزء على ملتقى الجزئين انقسمت

الثلثة الخامس يلزم التفكيك في كل جسم قطع البعض منه جزءا واكثر

كالقى جم الوجه وشعيرة زجاج ذي ثلث شعب وعقب الانسان وسائر

اطراف حيوان يدب على التعاقب والمعتزلة مستطرحة الجانبين قالوا اذا

لم يكن الفصال الجسم بانتهاء الاجزاء والا انفصال بانفرادها فهو بين

استدارة لا تتبع بتشابه المقادير وهي الجوهر الذي شأنه الانفصال

وفرض الابعاد فيه وشيء صورته وهي لا تتبع بعضها بعضا بالانفصال

بل تزول الاهوية بين الفصالين فلا بد امر قابل للانفصال والا

نفصال بافي الحالتين وهو المسمى بالهيولى ثم اخرون ان ذلك الامر

هو الجسم وهو باطل لانه الاتصال والانفصال اعراض وباطلهم

ان الاستدارة البالغة عند تبدل الابعاد هي نفس المقدار المستحفظ بتشابه

الخصوصيات اختلف **فصل** اختلف القائلون بالجزء انه هل

يقبل الجوهرة وتوابعها وهل يمكن وقوع جزء غير منفصل الجزئين وهل

يمكن جعل الخط المؤلف من الاجزاء دائرة وهل له شكل واختلف المثبتون

فقيل يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع واتفقوا على انه لا خط له

ان الطول والعرض وان طبيعة الاجزاء واحدة واختلافا الاجسام

انما هو بالاعراض المختلفة بارادة القادر المختار وضل بانفصلا

الاشكال واعلم ان مدار اثبات الجزء ستة طرق كثيرة الاصول الفلسفة

وسهولة الامر في كثير من القواعد الاسلامية زعمت الفلاسفة ان الا

فصل

جسام انواع مختلفة باختلاف الصور النوعية التي بها اختلاف الانام

والمشكون على انها متماثلة لاختلاف الا بالعوارض المستندة الى القادر

المختار لتماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل منها ما يجوز على الآخر فرق السوا

وبرودة النار وخوذلك ثم انها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص

ولا خلوة عن شكل لتناهيه وعن حيز بحكم الضرورة وعن خلوه عن

العرض وضده كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق واستدل على انتفاء

فهي بوجوه لو وجد بعد عن شيء ما لكن يلتقي نهاية الى جزء

الاول اه

مسامت تانشتی زلف یاکمی نکهه انش معاند کی توانستی کند اثبات پایانش

العلو والسفل والاجسام محدثة بدلائلها وصفاتها وجميعها

الفلاسفة عما ان الفلكيات قديمة سوى الجزء من الحركات

والاضاءة والعنصريات قديمة بموادها وصورها الجسمية

نوعا والنوعية جنسا وبعضهم عما ان هناك مادة قديمة هي العنا

صر او الارض والنار او الماء او الهواء والهواء بتلطيف او تكثيف

والسماء دخان يرتفع سنويا وجيء عنها او اجسام صغار

صلبة كرية او مختلفة الاشكال او نورية وظلمية او جواهر مجردة

فصارت نقطا ثم خطوطا ثم سطوحا ثم جسما فالماء وجوه الجسم الاسفل

عرض الممتنع البقاء وخصوصا الحركة والسكون لان كونه في الحيز

ان سبق كون في ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكلاهما في معرض الزوال

المباينة للتقدم والحركة بالطبع والسكون لان كل جسم قابل للحركة بالانتقال

مسامت تا بكيسوئيش شد كون تخدانش معاندكه قوائم كند انبات پايانش

لا يمكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها المواز له الى مسامتته

ويلزم تعيين نقطة لا ولية الحدوث لكل نقطة تفرض فالمسامتة

لا ما قبلها قبل المسامتة بعدها الثانية نفرض نقطة خطين كذلك

ثلث يكون بعدها بينهما بقدر امتدادها فيلزم من عدم تناهيها عدم

تناهي ما بينهما الثالث نفرض البعد الغير المتناهي مزارعا مثلثا قائما

ان يقع باذاء كل مزارع مزارع قبلها او لا فينقطع قائم قبل بالحدوث

عنها بالشمال فلا يكون عدما محضا والواقف خارج العالم اما ان يمكنه

تداركه فثم بعدا ولا فثم ما وراء قلنا الاول وهو محض وعدم امكان مد اليد للعدم

الشرط طرف الامتداد من حيث كونه منتهى الاشارة وتقصد التحرك للحصول

فيه جبة وباعتبار ما للانسان من الرئس القدم والظهر البطن واليدين

تخصص الجهات في الست ولا حصر لها في الحقيقة والطبيع الذي لا يتبدل هو

العلو

وبدلالة التماثل ابتداء وانتهاء وقيل لعلة اخرى لا بداية لها

ويدوم الكل بتعاقب جزيئاته الى مادته وكما يبطله برد ما التبطيق

والتكاثف وانه لا وجود للكل الا في ضمن جزئي والى محل الحوادث

ولا يشترط في القديم كذلك ما سياتي الى آخره المختار ابداء وانتهاء

لما سياتي في اختيار الواجب قالوا انه وجدة الامر لجميع ما لابد

منه للعالم لزم وجوده وان لم يوقف عما حادث بمثل الكلام

ويتسلسل قلنا لعل علة لا بد منه الارادة الى ما شاء ربها

الحق جميع التخصيص اي في وقت شاء واما حدث قدم المادة

والزمان لاقتضاء احدوثها تسلسل المواد والازمنة فضعيف

فصل قالت الحكماء الجسم ان تالف من اجسام مختلفة الطبايع

فمركب والا فبسيط اما فلكي او عنصري والمركب اما تام

او غيره من البسيط الفلكي ما هو فوق الكل وبسيط محدد الجهات

وبيانه بانه لا بد ان تحدد الجهات الحقيقية كالعلو والسفل

من جسم محيط بالكل يحدد محيطه القريب ومركزه البعيد اما الو

صرة فلانه لو تعدد فان اصاط البعض بالبعض تعين المحيط

والا تحدد القريب فقط عما ان لو كان كل منهما في جهة من الاخر يقتضي

تقدم محدد واما الكرية فلان غير الكري لا يتحدد البعد فلان تركبه

او زواله عن الاستدارة يقتضي كون الجهة قبله لان ذلك بالمركز مستقيمة

واما الاحاطة فلان غير المحيط لا يحدد سوى القريب ولا بد من

الاحاطة بالكل لان المحاط قد يعدد الاشارة منه فلا يكون هو المنتهى

ويزعمون ان المحدد تاسع الافلاك الى قام الدليل عليها وانه يتحرك

والمشرق الى المغرب على نطقة شيء بعد النهار في قطبين يسميان

اما الجسم فلوجوب كونه ذا وضع ٣

تقطع العالم ومحيط فلك الثوابت ثم فلك الزحل ثم المشترى ثم المريخ ثم
الشمس ثم الزهرة ثم عطارد ثم القمر ومنطقة حركة التمام تقطع منطقة
البروج وتقاطع سطح العالم على نقطتين يسميان نقطتي الاعتدالين الربيعي والخريفي وما بينهما نقطتي الانقلابين الصيفي
والشتوي وانف الفلك يقسم ست دوائر سمت قاطعة
على اطيف البروج اثني عشر قسما بحسب كل واحد برجا وتفاصيل ذلك
في علم الهيئة وعندنا الافلاك ممكن والحركات مستندة الى قدرة
المختار والحركة المستقيمة التي بها الحرق والالتيام جائزة على الا
فلاك والكواكب سابحة في الافلاك على الوجه الذي يعلم الله ثم قالوا
وتحت فلك القمر عنصر النار حارة يابسة ثم الهواء حار رطب ثم
الماء بارد رطب ثم الارض بارد يابس تنقلب كل الى ما يجاورها
وهو

وهو الكون والفساد وفي العناية الالهية انكشاف البعض عن الا
رض معاشا للحيوان وللنار طبقة واحدة ولكل البواقي طبقات
والبخار المتصاعد قد يبلغ الطبقة الزمهريرية من الهواء
فيتكاثف سحابا وينزل مطرا او ثلجا او بردا وقد لا يبلغها فيصير
ضبابا او ينزل صقيعا او طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان
فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزقه ومصادمته صوت هو الرعد ونار
لطيفة هي البرق او كثيفة هي الصاعقة وقد تكاثف الادخنة
المتصاعدة بالبرد فتنزل بقوة وهو البرد وما فيها من الاهوال
والاحوال يشهد بها البيت الآمر عند ربها الرياح والطين اللازب
الكثير اذا انعقد بحر عظيم وانجف اجرافه بانكباب الجبال وثقله
تشفها بانعكاس الشعاع بقية على النفوس والاذهان فتلقى المعاد

والسحب والعيون واذا انشقت الارض بانجرة واحدة حدثت زلزلة

وربما احدثت الزلازل وقد يكون معها انهدام واصوات وربما انقلب

البخار فيها ماء فينشق عيونا جارية او مراكدة وربما انشق

الكشف عنه وهو الآبار والقنوات فصل اذا اجتمعت العناصر

المتضعة الاجزاء جدا فتفاعلت بقواها فانكسرت صورة

كل الكيفيات الاربع حدثت كيفية متوسطة متشابهة في

الكل شبه المزاج فان كانت قوى وتساوى المقادير فمعتدل والا

فحار او بكيفية او كيفيتين غير متضادتين فبسيط او ثمانية

وقد يقع المعتدل لما يتوفر فيه على المتمزج القط الذي ينبغي له

الكيمات والكيفيات نوعا او صنفا او شخصا او عضوا كالاجب

الحار او الداخل واعدل البقاع كالاجب واصناع العلويات سكان

الاقليم

الاقليم الرابع عند الاكثرين والمميز ان تحقق فيه صدق التعديل

والتقسيم فاما مع صدق الحس والحركة فهو الحيوان اولا فهو النبات

والا فالمعدني وهو اما ذائب مع الانطراق كالاجساد السبعة

او لا لشغال كالكبريت او بدونهما كالزاج واما غير ذائب لفرط

الرطوبة كالزيبق او اليبوسة كاللباوث ويشارك النبات الحيوان

في الاجتماع الاقوى طبيعية منها الغاذية التي تحيل الغذاء الى

مشاكلة المغتذي وتحفظها الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة

فغذاء اول مراتب الهضم في المعدة ابتداء من الفم ثم في الكبد ثم في

العروق ثم في الاعضاء ومنها النامية التي تدخل الغذاء في اجزاء

الجسم فيزيده اقطارا بنسبة طبيعية ومنها المولدة التي تدخل الغذاء

بما يصير مبدأ الشخص اخر من نوع المغتذي وتفصيله في الاجزاء المختلفة

وتقيدها الهيئات اللائقة وتتباستند هذا الاخر وشيء مصورة

ثم اضطروا ان تعدد هذه القوى بالذات او بالهيئات فنقول

الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الآن ثم الشخص ماذا

تحير وكيف صدر الافعال المتقنة والصور والاشكال

الغريبة الى اثبات هذه في انواع النبات والحيوان عن القوى الطبيعية

والنجاة اخرا الى الخالق القدير ويختص الحيوان بقوى نفسانية

مدركة ومحركة فالمدركة الحواس الظاهرة والباطنة فمن الظاهر

سارية في البدن بها يدرك الحرارة والبرودة ونحوهما واللمس

قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللحم بها يدرك الطعوم

والشم قوة في زائدتي مقدم الدماغ بها يدرك الروائح بوصول الهواء

لا بانفصال الاجزاء والسمع قوة في عصب باطن الصماخ يدرك

بها

بها الاصوات والبصر قوة في ملتقى العصبتين المجوفتين المفترشتين

شبه الاقليدين يدرك بها الالوان والاضواء بالانطباع او

خروج الشعاع ولكل امارات فللاول ان نور العين مرئي

وانطباع الشبح في القابل المقابل ضروري وان سائر الحواس

بانيتها والمحسوس واحد وصورة الشمس قد تبقى زمانا في عين من

اطال النظر اليها ثم اعرض عنها وللثاني ان آلة الرؤية تتفاوت بتفاوت

الشعاع وآلة باطنة هي الظلمة الفصال النور عن العين وعند

تقبض العين عما الى اخر خطوط شعاعية وعند الرؤية تمحض

خلق الله تعالى وما قيل الرؤية بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور

المبصر كونه كشفا مضيئا مقابلا وفي حكمه بلا حجاب ولا افراط قرب

او بعد او صغر او سبب غليظ ممنوع وكذا دعوى لزومها عند

ثلك الشرائط وهي الباطنة الحس المشترك القوة التي تجتمع فيها صور
المحسوسات بالنادي اليها من الطرق بدليل انك اذا ابطلت بعض
وشاهده النائم والمريض ما ليس في الخارج وشاهده القطرة النا
النارية خطا والشعلة الجوالة دائرة والخيال الذي تحفظ صور المحسوسات
بدليل انها تزول عن الحس المشترك لا بالكلية كما في النسيان بل مع بقاء
الاستعداد بادراك المتخيلات والوهم الذي به ادراك المعاني الجزئية
والحافظة لاحكام الوهم والمتصرفة في الصور والمعاني التي باعتبار
استعمال العقل اياها مفكرة والوهم متخيلة والمحل للحس المشترك مقدم
البطن الاخير والحافظة اخره بدليل الاختلال باختلال المحال
والمحركة منها شوقية تبعث على جلب المنافع او دفع المضار وتسمى الاولى
شهوية والثانية غضبية ومنها فاعلة تتمدد لاعصاب البصبة

مبدؤها

٣ الدماغ البطني الاول من الدماغ
وللخيال مؤخره وللمتخيلة
البطن الاوسط وللوهم
مقدم البطن الاخير

المذكورة فانه اذا
تطرق آفة الى احد هذه دون غيرها تفوت الافعال
فعل القوة المختصة دون غيرها فتفوت عن الدماغ
لما كان كذلك وبعد الفراغ عن الدماغ

مبدؤها كمال القبض والانطلاق جرمه كمال البسط بالمجردات

فصل في النفس وقواها الانسانية والنباتية والحيوانية

اما النبات والحيوان وشيء بنباتيته او حيوانيته والمعتدل من اراء المتكلمين
ان النفس الانسانية جسم لطيف سار في البدن لا يشغله ولا يتجلل اوالا
جزاء الاصلية الباقية التي لا يقوم الحيوة بانتفائها وعند اراء الفلاسفة
وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف في البدن لنا وجوه الاول انا
نحكم على الجزئي ومدرك الجزئي ليس هو الجسم لما الثاني ان الشاعر اليه
بانا وهو صفة النفس بوصف باوصاف الجسم الثالث ان قبل المجرد
لا الابدان على السواء فيجوز ان يتشكل فلا يقطع بان زيدا الآن هو
الذي كان الرابع ظواهر النصوص اصحها بوجوه الاول انها بتعقلها بالقوى
محلا لما ليس بحادث ولا ذي وضع ومقدار ولا قابل للانقسام الثاني انها

تذكرت ذاتها والآمها وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال وضعف

الاعضاء ولا يتأثر القوى الجسمانية كذلك الثالث ان القوة العاقلة

لو كانت في جسم فان كان في تعقله صورة لم يتعقل والآلم يحصل الاشياء

تعدد الصور لشيء واحد نعم ان النفوس بسائطة لوحدة حدها وقبل

تخالف لاختلاف لوازمها والنفوس اعني البدنية وقد يتوسل بذلك

الى اثباتها وكذا باستغنائها عن المحل وقد يستدل على حدوثها بانه يلزم

تعطلها قبل البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها تشغل شاغلا ما بانها

لو اخذت اشياء تعددها وان تعددت قسمت بزعمها بالمقابلة ولوازمها

بناء الشيء بما يحل فيها كالتعقل بها هو بسيط يستلزم الدوام وبا

لعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن يستلزم التناسخ وقدم العالم

مع البدن على التساوي قطعا ولو تعلقت قبل ذلك البدن ببدن آخر لتذكرت

لتذكرت بعض احواله ولاصمعت بقي الآن تمام المزاج يقتضي

حدوث النفس لعموم الفيض وغاية تشبث الشائخية ان لا تعطل

في الوجود فان شاق النفوس الاستكمال وما ثبت بالشرع المنع

والخريطي المتناسخة وما يقال ان النفوس الكاملة تتصل بعالم

العقول والمتوسطة تتعلق باجرام سماوية او اشباح مثالية ولنا

قضية بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من الاخلاق

وتمكنت فيها من الهيئات مدة مرصدة فذلك ان تخلص الظلمات

فمجرد حكاية ثم الثابت بالشرع بقاؤها ووافقت الحكماء بناء على استنادها

الى القديم استقلالا او بشرط حادثة الحدوث دون البقاء وقيل

ان قوة الفناء بمعنى امكانه الاستعدادي تفتقر الى محل

فصل

مدرك الجزئيات عندنا هو النفس لانها العالمة بها وعليها وكما

CC-0. Prof. Satya Vrat Shastri Collection, New Delhi. Digitized by eGangotri

والعقل كما سيذكر ذلك يطلق على مبدأ التعقل

ويبين ان محل النفس القوة العقلية لا يطلق على مبدأ التعقل

والحس والابصار عند الفلاسفة الحواس للقطع بأن الابصار

للباصرة وآفتها آفة له وبان ما يمنع ادراك المجردات الكلية لما يخيل او الوهم

بانها لا تدرك الجزئيات بالذات بل بالآلات برفع الذراع الآلام يقتضي

ان لا يتبع ادراك الجزئيات عند فقد الآلات والشريعة بخلافه فصل

قوة النفس باعتبار ثانوها عن المبدأ للاستكمال الشيء عقلا نظريا وعمليه

امر بالعقل الهيولاني الذي شأنه الاستعداد المحض بالعقل بالملكة

الذي له استعداد النظريات بحصول المجردات بالعقل بالفعل الذي له

التمكن من استحضار النظريات متى شاء بلا كسب جديد والعقل المستفاد

الذي هو حصول النظريات عند المشاهدة وباعتبار تاثيرها في البدن

لتكميل الشيء عقلا عمليا وهي قوة التصرف والاستنباط لانتظام امر المعاش

والمعاد وينفرع عنها الاولى الحكمة النظرية المقتضى بمعرفة الاشياء كما

وبيان ان النفس جنس البدن وانها مغايرة له بالذات

للادراك الا ان مبدأ حصول شيء منهما بالفعل كما يشير اليه الاول الآلة

تشبيها بالمبدأ الاول الذي هو فعلية محضة تعالى عن الصفة التعالية هي

والعقل العملي هو الذي يطلق على مبدأ التغير والافعال الاخر

ثم اعلم ان قوة

هي بقدر الطاقة البشرية وعما الثانية الحكمة العلمية المقتضية بالقيام بالامور

على ما ينبغي كذلك وهي ههنا بمعنى ان العلم بالعلم والعمل جميعا وقد يقسم

العلمية المعرفة بما يتعلق باعتبار ما فان تعلقت باصلاح الشخص فتهذيب

الاخلاق واهل المنزل فتدبير المنزل او المدينة فسياسة المدينة واصل

واصل الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهي العفة ان

الغضبية وهي الشجاعة والنظقية وهي الحكمة ومجموعها العدالة

ولكل طرفا افراط وتفريط هما رديلة كالخمود والجبن والتهور والشجاعة

التهور والجبن والحكمة الجربزة والغباوة فصل في العقل

احصى اعياه وجوده بان اول المخلوقات لا يكون جسما لتركبه لا هيولا

او صورة او عرضا لافتقاره الى غيره فاعلا لانفعالا لانه لا يتقبل الا

ما بعده وبان على اول الاجسام لا بد انه تشمل بما كثرة لما يتعدد

انزالواحد وآن بشیئ ذات وفعله عن الجسمیة بالملا بفیض الاتقدم

الشیئ علی نفسه بان دوام حرکات الافلاک لیس الا لنیل شبه دائم

غیر مستفز عقول کامل بالفعل الا بشناهی کمالاته والا لزم الانقطاع

او طلب المحال ولیس هو الواجب والا لم تختلف الحرکات فنعین العقل

والعقول او نقول انها لا تبلغ اقل عشره والعاشر هو المدبر لعالم

العناصر وآنها انواع بها شخصه انواعها اشخاصها جائعة لکمالاتها عاقلة

لذواتها ولسائر المجردات وجمیع الکلیات وآنها اجساد للنفوس والا

جسام وآنها صدرت عن الاول باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوبه

بالغیر نفس فلکیة وباعتبار امکانه جسم وزعموا ایضا ان الملائکة هم العقول

المجردة والنفوس الفلکیة والجن ارواح مجردة لها تصرف فی العنصریات

والشیطان هی القوة المخیلة وآن لکل فلک روحا کلیا یشبه

ارواح

ارواح کثیرة والمدبر لامر العرش یسمی بالنفس الکلیة وکل

انواع الکائنات مرمی بها بدا بره ویسمی بالطباع التام وعندنا

الملائکة اجسام لطیفة بأشکال مختلفة شانهم الخیر والطاعة

والعلم والعبادة وهم الاعمال الشاقة والجن کذلک الا ان منهم المطیع والعاصی

والشیاطین کذلک الا ان شانهم الشر والاغواء والامتناع ظهور الکل

علی بعض الابصار فی بعض وهاهنا کل کلام فی کل باب اعرضنا عنه

مخافة الاطناب والله الهادی لطریق الصواب

الباب الخامس

فی الواجب وفیه فصول

الفصل الاول فی الذات لا بد للممکنات

عند المتکلمین انه لا بد لحدوثه

من محدث وجب فی الحادثات وقطعا للدور والتسلسل وقد شاع فی الکتاب

الآیة الارشاد الی الاستدلال بالآفاق والانفس بدء وانها وصفاتها

لامکانها وحدوثها لانه النظر فی نظم الکل الدائر بالحکمة والاستکشاف

اتفقا على كل معقود والتواتر والآحاد الثمانية والنصوص القطعية

كثيرة وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا اشارة إلى دليل

الثمانية والمشركون هم الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس بإلهين من

يزدان والمتولد للولد وعبدة الأصنام والكواكب لاستلزام اتخاذ

المعبود به الوجوب وأما القائلون بقدم الصفات أو خلق الحيوان

لأفعاله والشيطان للقبائح والعقل للنفوس وبعض الأجسام والا

فلك لملاءة عالم العناصر فيها للغوث في التوحيد إلا أن القول بتعدد

الذوات القديمة الموجبة لذوات مستغنية خطب هائل والواجب ليس

بجسم ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه وامكانه

الواجب تعالى لان المتحيز محتاج إلى الحيز دون العكس لا جوهر لامكانه

ولو اريد بالجوهر القائم بنفسه وبالجسم الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا

تقريب على ما نقد به بعض المحققين

انه لو تعدد الواجب لم يكن العالم بمكنا فضلا

عن الوجود لان امكانه على تقدير التعدد يستلزم

امكان التمانع المستلزم للفساد المذكور فما

فرض بالفساد محال فكذا التعدد

قوله فكذا لو كان العالم بمكنا فكذا كل تعدد

التمانع وكلما امكن التمانع يلزم امكان اجماع النقيضين

التقييض بيخ انه كلما كان العالم بمكنا فكل تعدد

الاول يلزم امكان اجماع النقيضين كذلك بيان

والنوع الثالث في الفرق الاول في نفي التعدد

ناما ممانعا تقول نفي التعدد الذاتي ونفي التعدد

نفي تعدد القديم وآثاره وكونه واحدا من

جميع الجهات من لا يصير عنه الا الواحد

حيث ربما يفضي إلا البقين والحدس بل التأمل إلا ان الصانع لمثل هذا لا يكون

الا غنيا مطلقا موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال والنقائص الحق

ان ذات الواجب تخالف لسائر الذوات لئلا يلزم وجوب الممكن او

امكان الواجب ان كونه اما لذاته او لغيره الفصل الثاني

في التنزيهات الواجب لذاته لا جزء له والا لامكن ولا تعدد لافراده

لان مابه الامتياز اما نفس الماهية الواجبة او جزؤها او لازمها ولا تعدد

او متفصل فلا وجوب ولا ان وقوع ما فصل الواجب اما بهما معا فلا

استقلال او بكل منهما فتوارد العلتين على المعلول الواحد واحدهما

فترجيح بلا مرجح ولان احدهما ان لم يكن مقتضيا فصدور الآخر جزاف

فمكن فان وقعا معا لزم اجتماع الضدين والا لزم خروجهما او خروج احدهما

عن ان يقتضي ارتفاع مثل الحركة والسكون ولزوم الترجيح بلا مرجح ولانهما ان

والقول بانه جسم عالم صورته النفس او عنبره او في جهته العلى ماس للعرش

او الحاذي له تعالى بوجه جسم او جسماني او متحيز او حال في متحيز او متصل

بالعالم او منفصل عنه جهة او لا والنصوص متاولة ولا نجد ما سبق للزوم

الانقلاب او اجتماع الوجوب والامكان ولا نجل لاشتباه الاحتياج

والتحيز وحكى الحلول والاتحاد عن النصارى وحق عيسى عليه السلام

وعن بعض الغلاة في حق علي كرم الله وجهه وتنبيه اتصافه بحادث

لانه تغير وتتبع في الازل فيلزم الانقلاب ويوجب زوال ضده فيلزم

عدم الخلو عن الحادث واما الاتصاف بما يتعلق بحادث او بما يتجدد

الفصل الثالث

في السلوب والاضافات والاحوال فليس من المشتق

في الصفات الوجودية وهي زائدة على الذات او لا يعقل من العالم الا من له العلم

وهكذا ولو كان علمه ذاته لما افاد حمله ولم يتغير الصفات ولم يفتقر الى الا

الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات وقالت المعتزلة فيه استحال

بالغير وتعليل للعالمية بالعلم امرها واجبة وتكثير للقضاء قلنا الصفة

لاعين ولا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستحالة بغير ثبوت صفة

الكمال له والكفر تعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى قالوا في بقاء

والواجب بعض اللازم موصل عما سواه عن الذات

الصفات يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال قلنا المستحيل قيام العرض بالعرض

والمعنى ولو سلم فهو باقية ببقاء الذات او ببقاء اخر قالوا يتسلسل

علمه في قدرته وقدرته الشاهد وعلم فلا يختلف اثارهما قلنا القائل

ممنوع فيما القدرة لاسناد الحوادث اليه فاما ولو سلم ارتفاع ما

ثبت بالايجاب ارتفاع الموجب ولامتناع اسناد عوارض الكواكب

والاقطاب اختلاف الاوضاع والاشكال الى غير المختار وقد يتمسك

بالادلة السمعية من الاجماع وغيرها وكلام القدرية وغيرها اصفات

كمال واضدادها ثم نقص وبان اتقان العالم وانتظامه لا يحصل الا
من قادر وعلم الخالف فانه يتعلق الارادة لا يكون الا بالمرجح فيحتاج
وبانه اما قديم فيكون الاثر قديما او حادث فيحتاج الحادث وبانه الاثر اذا
يحصل بعد تمام الشرائط وبانه لا اختيار وبانه ان كان كذلك لزم
الاشكال بالبين والا فالبحث وبانه ان اثبت في الازل لزم الانقلاب
او الكمون فاستناد الاثر الى المختار وبانه اما يعلم الوجود فيجب او العدم
فيمتنع فلا يكون مقدورا او اجيب بالمرجح يتعلق الارادة لذاتها فالكلام
وبانه جوز تعلق الارادة في الازل بالمجادة وقته وبان الوجوب بالاختيار
ختيار عين الاختيار والفعل الاول في نفسه للغير لا يكون عبثا والحادث
ممكن في الازل لذاته يمتنع لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته
ثم قدرته غير منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان المقتضي

للقادرية

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالله عالم بكل شيء قدير
وخالف بعض المعتزلة في القباح والبعض في مقدورية العبد البعض
في محله وبالجملة فالكل مستندة ابتداء عندنا واعم من ان يكون ابتداء او بواسطة
عندهم وبلا اختيار ابتداء او بواسطة عند الفلاسفة وهي العلم لا
سناد العالم من احكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا واثباته بالسمع
دوره بخلاء وفضل القدرة والكلام وعلمه لا ينقطع ولا يقتصر على بعض ما
وخالف بعضهم في العلم بداية لعدم الاشتباه او بالعلم القديم لاستناد الحادث
او بغير امتناع لاستحالة وجوده او بالمعدوم لانه في محض وخالف
الفلاسفة في العلم بالجزئيات لتغيرها ورد بانه الجزئي ما لا يتغير وبان
تغير الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم يعدم
ثم بعده وهذا عين ما قيل من ان علم الباري بان الشيء سيوجد ثم يعدم

علما بانه موجب وبالجملة فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم كما لا يتكيف بكيفية بكثرة بل العلم
بمنزلة مرآة ينكشف بها الغير وهذا انما يصح اذا لم يجعل نفس الاضافة
بل صفة ذات اضافة ومنها الارادة وهي صفة يتخصص احد طرفي
المقدور بالوقوع وتتعلق بالذات وقيل بالايجاب قديم المراد والقول
بانها حادثة قائمة بذاته ثم ضروري البطلان وبانها العلم بالنظام
الاكمل او كون القادر غير مكره ولا ساه او العلم بفعل الاخر فعل غيره
او الداعية يغير العلم بنفي زائد في الفعل نفي لما هو معنى الارادة المعلوم
لكل منصف وتدل عليه النصوص واستلزام الفعل بالاختيار لانتفاء
الاختيار ومنها الحيوة والسمع والبصر لدلالة النصوص القاطعة واجماع
الانبياء بل جميع العقلاء على ذلك لان الخلو عنها نقص فثبت ثلاث صفات
قديمة ولا يلزم قدم المسمى والمبصر بها فانها اعتبارات المزاج وثالثة

الحاة معنوية وكذلك كونها موجودة والعلم بالمسموعات والمبصرات واما النطق
والقدرة والبقاء فلم يرد به الشرع ولم يجوزه العقل لكن المذهب انه يدل
شفاها وبها يتم الكلام بشهادة الانبياء بوجوب توقف دلالة المعجزة عليها
الكلام لغة وكلام نفسية هو عندنا صفة ازلية منافية
للسكوت والآفة ودليلنا عليها بالعبارة والكتابة وجمهور المعتزلة على ان المتكلم
من الكلام هو الحي الذي قام به النطق ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه
ضروري لكونه حريا لاجزاء ممتنع البقاء وعند المعتزلة هو حادث
في جسم تاليف يخلق الباري تعالى فيه خلقة فيه ولغة من قام به الكلام
والنفس تفسير بين المعنى والقول بانه النظم قد يكون مع عدم تواتي الاجزاء كالقائم
بنفس الحافظ وبالطابق وهو ان يقول كلاما بازاء بين ويخبر بخبر يخالف نفسه عنه
العلم والارادة يدل عليها بالعبارة او الكتابة وبسياق عند اهل اللسان

مكتبة الملك فهد الوطنية

اطلاق الكلام عليه ولا نزاع في انه يطلق بالاشتراك او المجاز المشهور عما

النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال عليه كلام القديم بل لانه اثبت له بقوله

في اللوح المحفوظ او مجرد في الملك ويخص العربي منه باسم القرآن وهو

المتعارف عند العامة وفي عرف الاصوليين والبه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل

المنزل والعربي والمقروء والمسموع والمتحرى به ونحو ذلك قالوا الاجناس

بالمباينة في الانزل كذب والامر والنهي سفه وعبث واجيب بانه انما

يصير الكلام احد الاقسام فيما لا يزال ويمكن ان يكون مخاطب بعقول والتحقيق

انه طلب من يسوغ جده والمذهب انه واحد في الازل يتكثر بحسب التعلق اذ لم

يرد السمع بالتعدد واثبت الاشعري البقاء صفة لان البقاء بلا

بقاء كالعالم بلا علم وردبانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام في بقاء

البقاء وبعض الفقهاء المتكلمين لانه خالق اجماعا ومدح به نفسه بكلام

ان الخاصل والتاثير هو الاثر لا غير واما سائر ما يطلق عليه تعالى

كالقديم والرحيم فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد

واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات

الفصل الرابع

في احواله والحق الذي يصح ان يرى يعني حصول الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر

الا القرب غير جهته والمقابلة وحصول ذلك للمؤمنين في الجنة اما الصفة

فلان نبي عليه السلام طلب الرؤية والله سبحانه علقها بما هو ممكن في نفسه

استقرار الجبل والقول بانها انما طلب العلم او الرؤية لاجل القوم او لزيادة

الطلمانية بسماع الاستثناء ظم البطلان وقد يستدل بان متعلق الرؤية

المشترك بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود المشترك بينهما وبين الحا

جب لما مر ان الحدوث والامكان امر عدمي مع استلزام المعدوم فيه

وجواز الرؤية عند تحقق ما يصح تعلقا ضرورة وجواز رؤية كل

بوجود حي الاصوات والطعوم والروائح والعلوم عليه ثم وان استبعد

فان قيل الواحد بالنوع قد يعلل قلنا الكلام في المتعلق اذ الرؤية قد

تتعلق بالشيء وان تذكر جوهريته او عرضيته فضلا عن خصوصيته

واما الوقوع فلقوله تعالى الا ربها ناظرة ولم يعهد استعمال النظر بالى الا في الرؤية

وحمل النظر على الانتظار ولاغ النعمة يضعف لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم

يوصف المجبوبون ولقول نعم الذين احسنوا الحسنى وزيادة ولقول لعلي

الصلوة والسلام انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ولقول علي السلام

فينظرون الاوجه الذ والخالف اقتضاؤها المقابلة ورد بانها عند حصول

الشرائط وكلاهما ممنوع والعمدة قوله تعالى لا تدركه الابصار لنظم وان

المنع عما عموم السلب فرد بعد تسليم ان الادراك هو الرؤية اواع منها

بانه لا عموم في الاشخاص والاوقات واما قوله تعالى لن ترانى ليس للتابيد

وللعموم الاوقات واما استعظام الله سوال الرؤية فلتعنتهم في الكف

وطلبهم الرؤية في الدنيا خاتمة الجمهور على انه لا يعلم الله الا الوجود والصفات

والسلوب والاضافات افضل الناس بعد نبينا ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي

هو الدليل واما للعبد الكسب فهو امر اضافي يجب في العبد لا وجب في وجوده

المقدور بين القادر والفاعل به وذلك كتعيين احد الطرفين وترجيح

وصرف القدرة اليه عند المعتزلة الموجب هو العبد بالطبع الخالق عليه

ولو فعل كل حيوان خالق وقد قال الله الخالق كل شيء خلق كل شيء

انا كل شيء خلقناه والله خلقكم وما تعملون هو الله الخالق فعال لما يريد

كل وعندنا لا شبهة فلو بهم الا ما هو اصح دليلا وقد تواتر النص

صلى الله عليه وسلم ما شاء الله كان كل كائن بتقدير الله ومشيته ولو كان فعل العبد

بقدرته لزم اجتماع المؤثرين على مقدور واحد وهو محال لان قدرة الله تعالى وكذا كان عالما

بتفاصيله وكان متمكنا من تركه لو رجح الفعل ترجيح لا يكون منه وجب

عنده الفعل وهو ان معلوم الله هو وقوعه وقد يستدل بانه لو قدر

على فعل لقدر على اعادته وعلى ايجاد المثل وعلى خلق الاجسام والكل فعل خلق

والشر على الله تعالى

الايمان احسن من فعل الباري كخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر عليه

واما المعتزلة فهم وان ادعوا الضرورة لان كل احد يفرق بين حركة سقوط

وصعوده

وبان توجب الضاف الباري عما لا ينبغي كالكافر والظالم والا

كان القاعد وهو ذلك وبان الكسب يتعلق القدرة والارادة كما قد

والا فلا نزاع في الوجوب والامتناع بناء على المرجح الموجب والعلم

الازلي وبان القبيح فعل القبيح لاهلية الا ترى انه تعالى خلق اصل جميع القبائح

وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل لا من اوجده في محل آخر

وسمعا بالايات الواردة في اسناد الافعال الى العباد سيما ما ينبئ عن

الايجاد مثل من عمل صالحا فلنفسه وما تفعلون خيرا يعلمه الله احسن

الخالقين وبانه لا مانع من الايمان والطاعة ولا الجاء على الكفر والمعصية مثل

وهديناه النجدين ليؤمنوا وما لهم لا يؤمنون كيف تكفرون بالله في تعليق افعال

العباد بمشيتهم اعلموا ما شئتم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والجواب ان بعضها غير مشار

والبعض ما اوجبها بين الادلة وان مشية العبد ليست الا بمشية الله ما تشاؤن

الا ان يشاء الله والحق انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين

اذ المبادي القريبة على الاختيار البعيدة عن الاضطرار فالانسان مضطر

في صورة مختار وافعاله بقضاء الله وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء

او بوسط بين الجبر والرضا انما يجب بالقضاء دون القضي وعند المعتزلة

لا يصح الامر بمعنى الاعلام والكتبة بمعنى الالزام في الواجبات خاصة

ثم لا

ولا آراء منه منزهة عباده على الافعال لبعض العباد ولا جاز ان يكون عليم

من غير ان يكون لهم من يعلم ولا الفقر بمعنى من يعلم افتقاره ومن يعلم عباده

على وجه الاستقلال لهيبة لان لا يكون لم يكن في افعالهم من يعلم

ما فعل وانما صدر الاحوال الافعال لو لم يكن قادرا على افعاله

باعواض عليه الفكر انه ليس في افعال العباد ما يقع على وجه الوجوب

والذم والامر والنهي وفي ان افعال العباد هل تقع بقدرة الله تعالى

ودواعيهم

لانه افعالهم خلقه بمشيتهم وبمشيته ليست الا بمشيته

هو كيف خلق الله تعالى كما هو في ارادته ومشيته وان حصول الفعل

اللهم بتوفيق صدوره الفعل على الاتم وعدمه على الوجه الناقص

عقب الداعي واجب وفي الفعل ما يجب الفعل والترك

ثم لا خلاف في ذم القدرية وسمعت انك لفرط اشتغالهم بنفي القدر وما

قالوا ان المبتدأ وله بأن نسب اليه مرفوع بقوله عليه السلام القدرية مجوس

هذه الامة وقوله عليه السلام اذا قامت القيامة نادى مناد ابن خصماء

الله فيقوم القدرية وبان من يضيف القدرة الى نفسه وله بالبينة الى القدر

ممن يضيف الامر والنصوص الشاهدة بان الكل بمشية الله اكثر من ان تحصر

هي بمنزلة المثل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كيف لا وقد ثبت ان

خالق الكل وما يريده وعالم بعدهم ووقوع ما لم يقع فكيف يريده والمعتزلة اجمعوا

بانه لا يريد القبائح بل اضدادها وانه لم يقع فجعلوا اكثر ما يقع في ملكه خلاف

مراده تمسكا بان ارادة القبيح قبيح وان العقاب على ما اريد ظلم وان الامر بما

لا يراد والنهي عما يراد سفه وان الارادة تستلزم الامر الرضا والمحبة والكل

فاسد اما الاول فعند الاشعرية ثالوا لو شاء الله ما اشركنا فلم يصح الاحتجاج

وجعل ذلك عذرا لهم ولذا جعلوا مكذبين لاكاذبين وحكم بانه لو شاء

لهديكم اجمعين واما قوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها

مراد مكروها بين الناس في مجاري العادات **الفصل السادس**

الحسن والقبح بمعنى الكمال والنقص والثواب والذم والعقاب في حكم الله تعالى بالشرع

لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولانه لو كان لذات الفعل لما تخلف

عنه ولان العبد لا يستقل بفعل المدح والذم عقلا بقتضي الاستقلال

وقالت المعتزلة بل بالعقل لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروري ولان

العاقل عن الشاوي يجوز الصدق وانقاذ الغريق وغا الكذب واهلاكه ولا كذلك

لم يبق اظهار المعجزة على يد الكاذب لم يثبت النبوة والجواب عن الاولين المنع

بالمنع المشاهد وعند الشاوي بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من

القطعيات العادية وقد بينا بان كل ما يجوز عروه تعالى بداته وصفاته ثم اقتضى

عما الشر له وسبب كل نقص اليه عم قطعا انه في معرض العقاب قلنا ما علم

تقدير الشر له وبانه لو كان بالشرع لزم الخام الانبياء وقد مر جوابه **الفصل**

السابع في الاطلاق في عدم وقوع التكليف بما يمتنع لذاته لجمع النقيضين وفي وقوع

التكليف بما يمتنع لسابق علم او اخبار بانه لا يقع واما الخلاف فيما امكن ولم

يقع لغلبة قدرة العبد اصلا كخلق الجسم عادة كالصعود الى السما فعندنا

يجوز التكليف لعدم القبح عقلا ولا يقع لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها

وعند المعتزلة لا يجوز لكونه سفها ومنا من ذهب الى ان تكليف الجمع بان

يفعل في جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله وعن جملته ان لا يفعل

اصلا تكليف بجمع النقيضين واجيب بانا انما كلف بتحصيل الايمان وهو امر

ممكن في نفسه ممتنع لسابق العلم والاخبار **الفصل الثامن** تعليل بعض

افعاله تعالى بالاغراض ثابت بالنقل الاجماع وعليه بنى القياس فالاقرب

هل الخلاف فيما لزوم ذلك عقلا كما يشعر به استدلالهم بانه لابد من الا
شيء او ما لا يتم الواجب الا به او بانه لا يعقل في تخليد الكفار نفعا
هـ وذهبت المعتزلة الى ان الغرض من التكليف التعريض للثواب بدليل
قوله ثم من يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري ولان الاضرار
بدون الاستحقاق وللانتفاع فلم يبق التعريض للمنفعة الجهة المحسنة
بالمرتب فيكون فضلا من الله وبانه المالك فلا ظلم من اصلا ثم لو سلم لزوم
الغرض فيجوز ان يكون هو الابتلاء او الشكر او حفظ النظام او غير ذلك
مما لا نعلمه وبالجملة لا يعقل استحقاق النعم الدائم بمجرد كلمة والعذاب الدائم بشرب
جرعة من الفصل التاسع في ورود الكتاب والسنة بنسبة الهداية
والاضلال والطبع والختم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعنى خلق الهداية
والضلال لانه الخالق وحده وعند المعتزلة الهداية الدلالة الموصلة الى البغية
او البيان بنصب الادلة او بالالطاف والاضلال منع الالطاف للعلم
بانها لا تجدي او في الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق والعصمة فعندنا
خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة المعصية وقيل العصمة ان لا يخلق
الذنب وقيل هاهنا تمنع صدور الذنب وعند المعتزلة اللطف ما يختار
المكلف عنده الطاعة ويقرب منها مع تمكنه وبهما الحصل والمقرب والتوفيق
اللطف الحصل للواجب والعصمة اللطف الحصل لتركه القبيح والخذلان
منع اللطف والاجل الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حيوة الحيوان فيه وهو
واحد فالمقتول ميت باجله الآتي ربما تخلف الدعقيب فعل العبد بطريق
جرى العادة ووجوب الجزاء على القبائل لما اكتسبت من الفعل وامر تكليف
زيادة الوزن البركثرة الخير المنصوص القاطع على انه لا تقديم ولا تأخير
على الاجل الفصل الخامس الرزق ما ساقه الله الى الحيوان فانتفع به

الاصح للعباد في الدين مثل وفي الدنيا اليهم ولا خلاف في الاقدار والتمكين

لان ذلك مجل وسفه قلنا فيلزم ان لا يخلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا ولا

فرق وان لا يحسن الحسن ولا يسيء المسيء سيما ابليس وذريته وان لا يحسن الدعاء

لدفع البلاء الا بعد ذكر المفاسد **الفصل الثاني عشر** ثغاير الاسم والمسمى

والشيء ضروري وما قيل ان الاسم نفس المسمى والشيء وغيرها اريد بالاسم

المدلول وليس التغاير في اسم فتك الفريقين بمثل سميتكم ربكم لا غير وله

الاسماء التي ليس على المسمى وضع الخلاف ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى

كما في زيد كاتب او نفس اللفظ كما في زيد مكتوب واذا اضيف البارئ عز

ولم يرد به اذن ولا امر ولا ارادة ولا شرع بالجلال هل يجوز اطلاقه عليه

منع الجمهور فلم يجز مثل العارف والفطن لوهم الاجلال ولا مثل الحارث والزارع

لعدم الاجلال ولا خلاف في كثرة الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والاسماء

فكل شيء مرزوقه ولا يأكل احد رزق غيره وقيل ينتفع به وقد يخص بالمأكول

وبهذه المعتزلة بان لا يملك لاحد منع فجوز الحرام فلا يكون رزقا لم يأكل الا الحرام

مرزوقا وقد دلت النصوص على ان في ضمان الله الارزاق **خاتمة** الشعير تقدير

ما يباع به الشيء ويكون غلاء ورخصا باسباب الله تعالى فالمرزوق الله وحده

الفصل الحادي عشر المعتزلة اوجبوا على الله تعالى امورا وخيروا في بعض الوجوه

بوجب فيها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب او تحصيل للعصمة ولان

الواجب لا يتم الا به قلنا فيجب ان لا يبعث كافرا ولا فاسقا ولا يخلق عصر الانبياء

والاولياء ومنها العوض وهو النفع الخالي عن التعظيم في مقابلة الالم ونحوه

لان تركه ظلم واختلفوا في وجوب كونه في الاخرة وفي ضبطه بالذنوب وفي ان

اعواض الكفار والفساق وغير العاقل كالصبيان والبهائم والمجانين يكون في

الدنيا او في الاخرة وفي ان البهائم تحيل تفضل الجنة وهل يخلق فيها العلم وفيها

الاصح

والوحي الاشارة والكتابة
والمكتوب والرسالة والالهام والكلام
النفسي وكلام القديم الا عبارة فاما من الالفاظ
والكتابة فمن القديم اياه
والمعجز
عليه الكتب فقيل من
عند ذكر احد
الكتب
عن
ارى الاوجه
والمعجزة
الكتب
الرسل
عليهم
الصلوة
والسلام
والكتب
والنظام
والطاعة
والكلم
والمعصية
لا لانه
والاصل
بالكلم
ان
الصلوة
الثالث
الدلالات
ومعجزات
لوذكر العلم

والثوب ان اللام تفيد الزيادة ويقال
ان يكون تعريف الزيادة فتفيد او
والاضافات وفي اشياء ما يكن باعتبار الجزء والحق ثبوت باعتبار

نفس الذات وهو لفظ الله وان كان من الالفاظ اسما للمعبود ولا تختص اسماء
الاضافة العلية وان ذلك
في الشعر والشعبين والحديث بعد تسليم دلالة اسم العدد على الزيادة

نجمل عالم ان من اعضاء هاد خل الجنة في سوق الوصف

في اسمعيات

وفيه فصول

الفصل الاول في النبوة التي انا بعثة الله تعالى بالتبليغ

ما اوحى اليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب خاص والنبيء

لطف من الله تعالى وفضل يتضمن بصلاح المكلف ويعاونه ويمنعه

الاهتمال وبيان المهم ويقع المبعوث بنصب الادلة او العلم الضروري ومنافع

التكليف اكثر من ان تحصر وانا نصفت ثم اصيل البعض عن بعض كما يأتي

الصلوة والحج ونحوها وطريق ثبوتها المعجزة وهي امر خارق للعادة مقرون

بالتحدي مع عدم المعارضة ويقبل امر فصد به اظهار صدق من ادعى النبوة

اسمعيات

عاوفق الدعوى ووجب دلالة المعجزة صح التصديق لمن يقول

الدليل عالم رسول الله هذا الملك ان يقوم عاسريره ثلثا ففعل فانه

يحصل به العلم الضروري والا يقدح فيه احتمال ان يكون ذلك لخاصية فيه او

الاطلاع منه عاخاصية او وضع فلكي او ملكي من ملك او جن او ان الله اجرى

عادة او صرف المعارضة اظهارها المانع او سوغا الغرض المقصود بها

بل اجابة لدعوته او مخرجة لبيان آخر لا غير ذلك فان الاحتمالات العقلية لا

ثناف العلوم القطعية العادية عالم الكلام فيما ثبت بالخبر شرعا

وللصانع شرط الاهتمام وانه لا مؤثر فيه سوى الله تعالى وان حصول المتصدق

لا يتوقف عالم كونه غرضا ولا عالم كون الباعث صادقا والبدء ربنا وعالم انه يجب

عالم اظهار المعجزة عالم يد الكاذب قطعا الانتفاء وانه جوز البعض

محمد رسول الله لانه ادعى الرسالة واظهر المعجزة وكل من كان كذلك فهو

لانه اتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب بوكتبهم وشهرتهم بالتصنيف

تعجيزا وتحدى بالاتيان بسورة من مثله فعجزوا عن ذلك مع حرصهم على المعارضة

والجد لانه يقدر على المعارضة فعارضوه ولو بعارضة لنقل الينا

الا السير فالمطاعن مدفوعة اجمالا وبالتفصيل في المقاصد وبتجويزهم كان

من فصاحته لاجل عدم تأتي المعارضة مع سهولتها فبطل القول بالصرفة

على ان نقصان البلاغة ادخل في الصرفة ولانه اخبر عن المغيبات كقصص

سبأ وغيرهم وكقوله تعالى وعدكم الله مغانم كثيرة الم غلبت الروم سيدخلن

المسجد الحرام وكاخبار الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام عن الفتن

كتبين والقاسطين والمارقين والعمار ستقتلك الفئة الباغية الى

غير ذلك لانه ظهر منه امور خارجة عن العادة كولادته محتونا مسرورا

وحنين الجذع وشكاية الناقة وتسبيح الحصى وغير ذلك من الشواهد نصوص

النبوة والاتجيل والزبور من الاقناعات لاهل الانصاف بل من

فيه من الكمالات وما اشتمل عليه شريعته في كل باب وظهورها

على سائر الاديان بالحجة وقلة الاعوان وغاية مشقة المنكرين الطعن في النبي

نظم وقد بين في موضعه ولدين موسى خاصة عكا بقي على ابد الآباد

ولهذا اذا وعبارة عن طول الزمان نص الاجماع على انه بعوث

الى الناس كافة بل الى الثقلين وانه لا نبي بعده ولا نسخ لشريعته وانه

افضل الانبياء وامته خير الامم واختلفوا في الافضل بعده فقيل آدم

وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وذل الكتاب على معراجه الى المسجد

قصى واجماع القرن الثاني على اثباته بالنقل والجد الخبر المستفيض على

واظلال

كونه الا السما والجبر الواحد الجنة او العرش او طرف العالم **الفصل الثالث**

من شرايط النبوة الذكورة وكمال العقل وقوة الراى والسلامة عما ينفر عنه

الطبايع السليمة او يدل بالمعجزة او بحكمة البعثة ثم المختار ان الانبيا

معصومون عما يناني مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وعن

تعمد الكبايرسهوا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغاير المنفرة

وتعمد غير المنفرة بالضم وعن سهو الكبيرة ايضا وذلك لئلا يلزم ما هو منتف

قطعا لحرمة اتباعهم ورد شهادتهم ووجوب زجرهم واستخفافهم

العذاب والذم وعدم سلامتهم عن القدح في النبوة وخوف ذلك فانقلت نبينا

وتوبتهم فاصح صنعا السهو وترك الاولى او ما قبل البعثة والاولى

ان لا يحصر عددهم وابهم ورد في الحديث ان عدد الانبيا مائة الف واربعة

وعشرون الفا وعدة الرسل ثلثمائة وثلثة عشر اخذا بقوله تعالى

من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص والجمهور على عصمة الملائكة

لقوله وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون

مرون ويسبحون الليل والنهار لا يفترون واجيب بالمخالف بقضية ابليس

كونه من الملائكة وتغيبهم في آدم واسجادهم له جعله خليفة ورد بان

ابليس كان من الجن وعدة من الملائكة بتغليب وبان قصد بهم التهجم والاستخفاف

عن حكم استخلافه لا يليق الخلافة به وجود الايلق وامانقدب هاروت

وماروت فعاتبة ولم يكن ضما عن بالسحر ولا اعتقاد لتاثيره بل تعليم

لم يثبته وتحذير وذلك ابتلاء ثم جمهور اصحابنا والشيعة على ان الانبيا افضل

من الملائكة وبالعكس بعضهم حتى فضلوا عوام البشر على خواص الملك وعوامهم

على خواصهم اما عقلا فلانه اكتساب الكمال والمواظبة على الطاعة هو الشواغل

ارفع في استحقاق الثواب واما سمعا فلقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا

العادات كرامات الاولياء وتقارن المعجزة بالخلو عن دعوى النبوة

فلا تجب التباس النبوة بغيره والا لسد باب اثبات النبوة

بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم تلك المرتبة

بركة الاقتداء بهم وتقارن السحر بانها لا يجري فيها التعلم والتعليم

ولانها في المعارضة ولا يجامع النفس الشريرة ولا يتمكن مباشرة اعمال مخصوصة

وكلاهما اتفاقا كقصة مريم وآصف واصحاب الكهف فانها لو كانت من كرامات الصلحاء

وقوله نعم يعلمون الناس السحر الآيات وما ثبت من انه سحر النبي وعائشة

وابن عمر وابو عمرو والدلالة لقوله نعم يجعل الله سحرهم عجزا لا حقيقة

له والاصابة بالعين قد جرت مجرى المشاهدات وقد انزلت وان يكاد

الذين كفروا الخ لقولك بابصارهم الآية وفي جواز الاستعانة بالرقى

والعوذ والتمائم خلاف والولي لا يبلغ درجة النبي ولا يسقط عنه التكليف

وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين وعن جملتهم الملائكة ولانه امرهم بالسجود

لآدم تعظيما وتكرمة لدوام آدم بتعليمهم الاسماء وقصدا لاظهار فضله

واجيب المخالف بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل وقوية تحالا

فعال العجيبة مطلعة على اسرار الغيب سابقة في الانواع الخبر وعن نعت

الشرور والقبائح علومهم واعمالهم ادوم واقوم وعن الاختلال والاستكبار

اشم ويقول نعم لا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعلم الغيب ولا اقول

لكم اني ملك ويقوله نعم قال ما منكم بكاع عن هذه الشجرة الا ان تكونا

ملكين ويقوله نعم على شديدا القوى والمعلم افضل ويقوله لين يستنكف

المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون والاول معارض بمثله وتاويل

البواقي في كتب التفاسير واما اطراد تقديم ذكرهم عاد كر الانبياء فيجوز

ان يكون لتقدمهم في الوجود وفي قوة الايمان بهم لخفاء امرهم وحصول ثواب

ولا شك ان الولاية افضل من النبوة واما ولاية النبي فتفيد افضل اقسامها وهو

القرب والاختصاص وقيل بل بنبوته لما فيها من الوساطة بين الحق والخلق

الفصل الرابع

في المعاد

والقيام بمصالح الدارين من اشرف فوائد الملك

في امكان المعاد

اجمعوا على ان الاعادة بعد الموت ممكنة لان الاعادة الذاتية لا يتوقف امكانها الا على امكان الذات

وعلى ان الوجود الاول ربما افاد المادة الباقية زيادة استعداد لوجود ذلك

واصحاب المنكرون بالمعاد المعدوم لانه خلاص عليه وباد لا فرق بين

المبدأ والمعاد لاعادة الوقت ايضا ولم يتخلل العدم بين الشيئين وقت

واجيب بان الاستحالة العقلية كافية وبان الفرق ان المبدأ واقع اولا

والمعاد واقع ثانيا وان كان في زمان واحد وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم

وقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع الائمة ثبوت المعاد الجثماني فحمل الا

يات والاحاديث في باب المعاد على التمثيل والتخييل للمعاد الروحاني

اما فوز النفس بالسعادة والشقاوة الخالدة فيمكن بمجرد النفس بالوجه الثاني

فلم يلبس بثياب لكونه عودا بالاجزاء الاصلية للبدن الاول وان لم يكن هو الاول

بعينه على ما يشعر به قوله كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها

وقوله نعم وهو الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم

اهل الجنة جرد امرد وكونهم من جنس الجواهر مثل احد وجعل الاسباب والاصابع

واصحاب المنكرون بالمعاد المعدوم وقد عرفت انه لا يتوقف عليها وبانه

لو اكل انسان انسانا فالاجزاء المأكولة ان اعيدت في بدن الآكل فلا يكون

المأكول بعينه معادا على انه يلزم من اكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية

او تعذيب المطيعة وبان المعاد هو الاجزاء الاصلية التي

من ابتداء الخلق ولعل محفظها ان تصير جزءا اصليا لبدن اخر واما

العرض فغير مقدور لزوم محال ان يبقى ايصال الجزء المستحق ثم

المقصود منها باب الاثبات نفس الاعادة وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده

فيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة ومنها باب ازالة استبعاد

اصحاب الرميم حين يجمع العظام وهي رميم اذا متنا وكنا ترابا واختلفوا

في ان الخلق المجازي بعد الفناء بما يشعر به قوله تعالى هو الاول والآخر كل

شيء هالك الا وجهه كل من عليها فان كما بدأنا اول خلق نعيده والبدء

من العدم فكذا العود او جمع بعد التفرق كما يشعر به ايراد كيف في الموت

الى غير هذه الآيات بعد موتها وكذلك النشور وكذلك تخرجون الا غير ذلك ثم

الجنة والنار مخلوقتان الآن لقصة آدم وحواء ورؤاهما مثل اعدت

ان لقت وبرزت قبل يتبع خلقهما في اثناء هذا العالم لاشتمال الخبر

وهي عناصر لانها لا تبلى مرئيتها السماوات وفي عالم آخر لانه لاحتياجه الى الحدود

الجهات بكلي كريا فيلزم خلاء بين العالمين ولا شيء عناصر لها

اصحاب

اصحاب طبيعية يلزم ان يكون العنصر واحد جزء ان طبيعتان فيلزم

الميل اليه وعنه ورد بعض المقدمات الفلسفية سواء لا يمتنع كون

العالمين في محيط بهما الاكوان العناصر مختلفة الطبايع او في محيز بهما واحد

العالمين غير طبيع مثل فيلزم هلاكهما لقوله تعالى كل شيء هالك الا

وجهه قلنا لو سلم اشتمالها الهلاك الفناء فناء لحظة لابناء الادام

عرفانا الاكثرون على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله

ثم عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى والنار تحت الارضين

والحق التوقف الفصل الخامس سؤال القبر وعذابه حق بالا

يات والاحاديث المتواترة المعنى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا

اغرقوا فادخلوا نارا يرزقون فرحين بما آتيهم الله القبر روضة من

رياض الجنة او حفرة من حفر النيران اذا وضع الميت في قبره يدخل

Cambridge University Library

بسم الله العين مرعى الصراط والميزان كما أحدث السيف وداود في الشعر

وفي ان يوزن صحائف الاعمال او تجعل اجسامها في رقابهم او ظهابهم

فلاهاجة الى تاويل الصراط بطريق الجنة وطريق النار او بالادلة الواضحة

او العبادات او الشريعة والميزان بالعدل او الادلة

الثواب تفضل والعقاب عدل ومعنى وجوبهما انه وعد ووعد فلا يخلف عما

اختلافهم في الوعيد ومع اتفاقهما على ادلته اضافتها الى الطاعات والمعاصي

في مجاري العقول والعادات وذلك لانه لا واجب عقلا الا نفع ولان الطاعة

وان كثرت لا تفي بشكر بعض النعم السوالف ولو استغرقها لما استقل عن عاش

عمره الكفر ثم آمن او عاش الايمان ثم كفر وقول المعتزلة ان عدم وجوبهما ينقض

الا الثواب في الطاعات والاجتناب عن المعاصي وان يجاب انه لا يلزم

بقاؤها ظلما وبلا فائدة في تركها موجب لوجوب كل ما في فعله نفع مردود

جمعة ولا طائر تعقل موت لانه لا خلاف في احياء الكل

لهم قبل دخول الجنة موتة منقطعة او لكن فوق الموتة الاولى لو امكنت

ان الامور في نفسها تقتضي بالموت عقلا لكنه علم انتفاؤه في الدنيا وفي

مع عدم انقطاع نعيم الجنة بالموت عقلا لكنه علم انتفاؤه في الدنيا وفي

القبر واحياء الكفار عذاب القبر لا ينكر

والاشكال لا يندفع بما ذكر

موتا اولى بالنسبة الى الموتة الاولى تبعا وطبعا

بعض الاحياء على ثبوته للاموات وهو ضعيف

فلا يصلح دليلا على ثبوته للاموات

ان يكون معانيا ولا يلزم

عليه ملكان الحديث وليس ببعيد ان تبعث القادر المختار اللحد حبيبه

بعد يوم

بعض الجلوس فيه وان يبقى من الاجزاء الاصلية لمن احرق وذرى رماده

قدر ما يقوم به الحي وان لا يثبت هذا الناظر ما يجري على الميت وقول

نعم لا بد وقوع فيها الموتة الاولى وكنتم امواتا فاحياكم ثم يميتكم

ثم يحييكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين لا يمتنع موتة القبر لجواز

ان لا يسع ما يعقبه صوتا او يدرك الموتة الاولى بتعاد ان يسكت عن

بعض الاحياء الخفاء امره او لكونه معانيا وبالجملة فالذي يثبت من الدين

هو ان للميت في القبر نوع حياة ونوع تعذيب وهل ذلك باعادة

الروح اليه او بالجملة التي يسع زوالها موقتة ترد ثم جميع احوال القبر

من المحاسبة وهو الهاوية والصراط والميزان والحوض وتفاصيل احوال

الجنة والنار امور ممكنة اخبر بها الصادق فالاستبعاد في ان

يتبع

بالكفار او بجل الحدود على المكث الطويل او بمجموع السيئات بعد الاكمال

او يخود لكل جمعا بين الادلة وقالوا لو خرج الفاسق فمن اخرج الكافر لشابهما

قلنا الاسم علية الثناء وشائع الكفر فدار صحة القياس في مقابلة

النص في الاعتقاديات والجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع

الطاعات مخالفة للسمع والعقل والبعض منهم ان اياء الطاعات والمعاصي

اريد اجر اوزر لا عدد احبطت الاخرى اما محضا باسقط الاقل

ولا يسقط من الاكثر شيء واما موازنة باسقط واسقط ما يقابله وبقي

مثل حبطت اعمالهم لا بطلوا صدقاتكم ان كفط اعمالكم ولا يفيد المشاركة

وهو بطلان حسنة كاملة بسيئة سابقة او لاحقة وقد عرض مثل هذا

بعمل مثقال ذرة خيرا يره والزنا بانه لا كبيرة تربي وزرها اجر بعزة الله

فيجب ان يدرأ بها جميع الكبائر **فصل الثاني** يجوز العفو عن الكبائر

بالاجماع لا عن الكفر فقط وح ٢

بابجود الوقوع كافية للمقصود وان الغرض لا يخص فيها ذكر

الثاني لا خلاف في خلود ادخل الجنة ولا في خلود الكافر النار

سوى الكافر حكاه عند المعتزلة كاطفال المشركين فهم خدم اهل

الجنة وقبل يعلم الله منه الايمان تقدير البلوغ ففي الجنة او الكفر

والمعصية ففي النار واما حكم على الاباء في ترك التوبة كبيرة

اثيكبها فعندهم يخلد في النار وعندنا الابل يعفو عنه او يجزيه النار

بعد حين للنصوص الشاهدة بانهم يخرجون من النار وبانهم لا يخلدون

الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان ثوابه المستحق وعدا وعقلا

لا يتصور الا بالجزاء ولان دوام جزاء المعصية المحدودة ليس بعدل

فان دوام عذاب شرب جرعة خمر بعدها واطباع الطاعات

مائة سنة لو لم يكن ظلما فلا ظلم احتجوا بعمومات الوعيد قلنا نخص

بدون توبة لان العقاب صفة فلا سقاط بد من التوبة فقد يعفو عن السيئة

ويعفو عن كثير ان الله يغفر الذنوب جميعا وهو خلاف قوله تعالى ان الله لا يغفر

ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وفي الاحاديث ايضا كثيرة

والتخصيص بالصغائر او بعد التوبة او بالجمل عاجلة العقوبات المستحقة

هو كذب خلاف النص وصريح الاحاديث لا يصغى الى البعض وقالت المعتزلة عقلا

سمعا بالنصوص الواردة وعيد الفساق فان الخلف والكذب نقص لا

يجوز على الله تعالى وعقلا بانه اغراء على القبيح وردّ بانهم داخلون في عموماته

الوعد ايضا يوجب بطلان الخلق فيه اجماعا ومجرد اسقاط العقوبة ذاجر فكيف

الزجران واذا جاز العفو عن الكبائر بطل فائدة الشفاعة او لكيف قال الله تعالى

واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخرت

شفاعتي لاهل الكبائر من امتي فتقبل فما شفاعة وما تشفعهم شفاعة الشافعين

بعد

نعم قد خاص ذلك بلا

التعليق ١٢

كقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به الآية لان العفو

بالتوبة مع الشرك وما دونه فلا يصح التعليق بمن يشاء المفيد للبعض

فلا يلائم التعليق بمن يشاء الكبائر على ان في تخصيص الصغائر

اغراء لمن يجتنب الكبائر على الزنا والقتل ونحوهما

والبعض بأن الشرك وان كبيرة

الامر الاخير فيما يلي في الشرك فتأمل

بعد تسليم عموم الازمان والاحوال يخص بالكفار جمعا بين الادلة والاحفاء

في ورود الشرع بالشفاعة تحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون

سؤال الله تعالى زيادة كرامة النبي شافعا له واما الحمل على الصغيرة او بعد التوبة

فظلم للبطلان ثم الكبيرة هي التي تشعر بقلة الاكتراث وقيل التي خصت بالوعيد

وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى ما دونها كبيرة والى ما فوقها صغيرة وقيل

هي الشرك والقتل والقذف والزنا والفرار من الزحف والسحر واكل مال

اليتيم والعقوق والالحاد في الحرم وترك الفرائض وقد يزاد الربا والسرقة

وشرب الخمر فصل التوبة وهي الندم على المعصية لكونها معصية

وقيل مع العزم على الترك وقالت المعتزلة اعتقاد الناس واجب لكونه

رد المعصية لردها وهي واجبة بخالقوله تعالى توبوا الى الله توبة نصوحا وقالوا عقلا

لما فيها من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى ان اثم

لان الاصرار على الذنب ذنب آخر

وتكفير بعض الذنوب بالتوبة دون بعض

ذكر بعض الشارحين ان الندم على المعصية لا من حيث انها معصية

بل من حيث انها مضرة او مخلة بالمروءة او نحو ذلك

ليخرج الندم على القبيح لقبحه

او لكونه ضررا او مخلا بالمروءة فانه ليس بتوبة

وفيه بحث لان الندم على القبيح لقبحه

ان كان لكونه ضررا او مخلا بالمروءة فهو توبة

وان كان لا لذلك فهو ليس بتوبة

ثم ان الندم على المعصية

لكونها معصية

ليس بتوبة عند المعتزلة

لان التوبة عندهم

ترك العقاب

وهو ليس بواجب على الله تعالى

والسلف على انه التصديق والاقرار والعمل لكن لا يخرج بترك العمل الا
بما هو كفر فالمعتزلة ولا بد خلود الكفر ضلا فالخوارج فاسق عندنا مؤمن
وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر وهذا معنى المنزلة بين المنزلتين وعند
الخوارج كافر فان قيل كيف لا يشترط الكل بانتفاء الجزء قلنا المراد ان بطلان
على اساس النجاة وعلى الكامل المجزي بلا خلاف والدليل على انه عمل القلب قوله ثم
اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقلبه مطمئن بالايمان ولم تؤمن قلوبهم ولما
يدخل الايمان في قلوبكم وقوله اللهم ثبت قلبي على دينك وقال يدخل اهل الجنة
واهل النار النار ثم يقول الله عز وجل اخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال
ذرة من حبة خردل من الايمان والاكتفاء بالكلمتين اغاكان في حكم الدنيا
عصمة الدم والمال وحقيقة التصديق الاذعان والقبول المعبر عنه
في الفارسية بكرويدن وراست كوي داشتن ويقابله الانكار والتكذيب

الجنة

الثالث الشارك سلاحقة ثم شرط العقوبة عندنا تجنب الكبر وعندهم
بنفس التوبة او بكثرة ثوابها ولا يلزم تجديدها كما اذكر الذنب دون بعض التوبة
عن بعض الذنوب صحة وبكلها اجمالا وانها على اقاصيل الذنوب وقد يتوقف
تحققها على واجب آخر كرد المغصوب وقد يلزم ذلك معها كحد الشرب وقضاء
الصلوة وامر شاذ وعن اصله الاعتذار الامر باداء ويجب الامر بالواجب والنهي
عن الحرام ويندب الامر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه المعروف
والمنكر ويجوز الثاني بانتفاء المفسدة ولا يختص بالولاة الا ما يفضي الى
القتال ولا بالمجتهد الا ما يفتقر اليه ولا بمن لا يرتكب مثله وهو فرض كفاية
فيسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله ثم عليكم انفسكم على عدم الوجوب ولا
اكراه في الدين سوى العامة الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق
النبي فيما علم مجيئه به بالضرورة والاكثرون على انه لا بد من الاقرار وكثير

واما انه معنى غير ما جعلوه المنطق مقابلا للتصور وغير بكونه بدنا فلا وعما ذكر

فالبقين الخالى عن الاذعان كما للشك فى طرفى لا يكون نفس بقابل للتصور او واسطة

والبقين المقارن للاذعان بلا كسب واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم ان

ان يكون تصديق الملائكة بما اتى اليهم والانبياء اوحى اليهم والتصديق الذى

بما سمعوا من البنى او وقع التصديق فوبهم عند مشاهدة المعجزة ليس بالا

اختيار او يكونوا بعد ذلك مكلفين بتحصيل ذلك بالاختيار وهو باطل فثبت

ان حصول اليقين بدون الاذعان والاختيار لكل بعض الكفار مستيقنين بجميع ما جاء

به البنى غير مصدقين وهذا ان كونهم مبنيا على عدم التصديق لا على عدم الاعتداد

به بناء على ظهور امارات الانكار منهم من الاباء عن الاقرار ومن قبول الاحكام

وحينئذ لك ان تمنع وتجعل التصديق اذا ثبت ان الايمان اسم للتصديق والنقل

وان المؤمن قد يؤمر ويبنى بمثل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام يا ايها

لا بمجرد العلم والمعرفة الحاصل لبعض الكفار يعرفونه كما يعرفون ابناءهم ويجحدون

انه الحق وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم بقابله النكرة والجهالة وقد تقع فى عبارة

السلف بكون التصديق العلم والمراد العلم التصديقى ولم يطرق بعد الايمان

والتصديق نقل وكيف كانوا يمتثلون وعنه توقف فى استفاء ما تم

فحص متعلقه باوامر مخصوصة ولذا توقف فى جواب اجبرئ عن الايمان الايمان

تؤمن بالله وملائكته وكتبه الحديث فان قبل الايمان ما مؤمر به فيلزم ان

يكون فعلا اختياريا وان التصديق المقابل للتكذيب الكفر كفر وبدن

كيفية ومن اقسام العلم قلنا ليس بعيد ان يكون المامور به اختياريا ان يكون بقوله

ان يفعل البتة بل ان يبنى تعلق القدرة به وكسبه بالاختيار وايمان كذا نفسه

كيفية كالعلم والنظر وغيرها كالقيام والشخص والتبرد والصوم والصلوة

فغاية الامر انه يشترط فى التصديق حاصلا بالاختيار مباشرة الاسباب

واما

الحاصلة المقدمات المرتبة والا فالمعنى ذكره

المصنف اول الكتاب ليس من معقولة الكيف

حيث قال وحقيقة النظر حركة النفس فى المعقولات نحو

الذين امنوا لاتفاوت بين العمل قد يعطف عليه مثل آمنوا وعملوا الصالحات

وقد يفرق عنه مثل وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وان الايمان شرط للعبادة

وان من صدق وافى فانه قبل ان يعمل مؤمن ظاهرا ان الاعمال غير داخلة حقيقة

الايمان انما اطبق عليه كثير من السلف ان اسم المؤمن يقع والاقرار والعمل مرادا

الايمان الكامل كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بفوته والمعتزلة لا

يذكرون الخلاف الا في التصديق بالامور المخصوصة كما في الايات المذكورة لهم

يدعون النقل الى الاعمال والدين عندنا هو الاسلام والاسلام هو الايمان الماتي

ولقوله انما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وما كان الله ليضيع ايمانكم قلنا

يجوز ان يكون ذلك اثرة لا الاخلاص والتثبت او الانقياد ويجوز ان يراد ان الدين

المعتبر دين الاسلام وان يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون

وان يكون الايمان مجازا الصلوة او يراد التصديق بوجوبها واما مثل الاول في الثاني

وهو

عند القوم الى البيت المقدس

٣ لقوله تعالى وذلك دين القيمة اشارة الى الاعمال ٣

سمويات

وهو مؤمن تغليظا واما مثل ومايؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون

الناس من يقول امنا بالله فنفى بقوله وهم به وبالباء فقط والكفر بمثل هذه

الصنم والقاء المصحف في القاذورات ليس لكونه اضلالا بالعمل والا اقتضى

عاتفي الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصي امارة التكذيب في تلك الكبيرة

عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا كافر لان بعض احكام المؤمن لهم

الدم والمال دون بعض احكام الكافر لعدم اهلية الامامة والقضاء والشهادة

فجعلوا منزلة بين المنزلتين واسما بين الاسمين ويزعمون ان هذا اخذ

بالمتفق عليه وهو الصفو وترك المختلف فيه وهو الايمان والكفر ويرد بانه ترك

المجمع عليه وهو عدم الواسطة وعند الخوارج هو كافر كما يظهر النفوس لولاته

تغليظا والناطقية بالمحضار العذاب عن الكافر تهويلا ويحمل ذلك قبل هذا منا

قيل لان عصيانه دليل كذبه في دعوى التصديق ورد بانه ما وما اجعل مثل الكذب

والنفاق من علامة النفاق فشهيل **فصل الثاني** الاجماع على ان كل مؤمن مسلم

وبالعكس على ان حكمها واحد ومرجعها القلب والاذعان ولكن التغاير مفهوما

قد يتغاطفان مثل ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وما ذاد

الايمان وتسليما ولا طلاق الاسلام على الاستسلام والانقياد الظاهر فيثبت

بمونة الايمان وعكسه شاهد الاسلام وترفع الحديث الايمان ان تؤمن بالله آه

والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله آه والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص

لما انه اي الايمان التصديق بالقلب وهذا لا يقبل بين واما ينقاوت اذا جعل اسما للطاعات

وترد بان اليقين ايضا يتفاوت قوة وضعفا وبان ايمان آحاد الامة لا يساوي ايمان

الانبياء متفقا وبان ظاهر الكتاب والسنة يشهد بقبول الزيادة والنقصان في الكتاب

واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين

امنوا ايمانا وفي الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل

صاحبه

عاصبه القائلة الحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات او بحسب الاعداد او بحسب

زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل او الاشارة الانوار تكلف غير كثير

من الصحابة والمجتهدين على صحة الاستثناء في الايمان كان يقال انا مؤمن ان شاء

الله تعالى تأديبا او تبركا او تردد فيما هو آئلة النجاة اعني الايمان الموافاة لا الايمان

الناجز والعبرة بالموافاة بمعنى انه المعتبر وبان كان الناجز ايمانا وكذا الكفر والسعادة

والشقاوة والاكثرون على منعه لانهما من الشك في الناجز **فصل الثالث**

الجمهور على صحة ايمان المقلد لصدق التعريف وعدم الدليل على اشتراط الدليل

والقشاش على ايمان البالغ فاسد لان العلة كونه ايمانا موضع عذاب قلنا لم يثبت للعيب

في حديث النضر في نفي الاستماع بها واما المانعي فالمعتزلة بشرطون

في كل مسئلة التمكن من اقامة الحجة ومرض البهشمية والشيخ ابي الاشعري الاعتقاد على الدليل

في الجملة والا هذا مرجع المتأخرين من المعتزلة حيث قالوا الخلاف في من نشأ في

في شاهق جبل ولم يتفكر فاضية بما يجب عليه اعتقاده فقشت وامات بين نشاه

في دار الاسلام وفيه الصحابة وتوارث عنه هذا البيت صلى الله عليه وسلم من اهل النظر

وقال بعضهم ان وجوب النظر انما هو في حق البعض واما العاجز كالعوام فلا يكلف

الا تقليد المحق وسماع اوائل الدلائل النظرية فان منهم من هو كافتهم منهم اصحاب الجمل والاطلاق

تكليف قالوا وليس الخلاف في اجراء احكام الاسلام بل في انه هل يعاقب عقوبة الكافر

والكفر عدم الايمان عما من شانه وايمان خلاف التكذيب والكافر من قسم بالجحد بالاله او

بالجحد الجهل بشيء مما علمنا انه من احكامه اجمالا او تفصيلا والتكفير بعض الافعال

مع بقاء كمال التصديق ان سلم فيها جعل الشارع بعض المحظورات علامة التكذيب

وكذا بعض الثناء بلا شك في الاصل والكافر ان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان سبقه

اسلام فما مرتد وان ان اعتقاده الا تعدد الاله فما ثنوي وان تدين ببعض الكتب

السريانية فما لكتابي وان اعتقد اسناد الحوادث الا الزمان فما دهري وان نفى الصانع

فالمعطل

فما تعطل وان اظهر شعائر الاسلام وابطن عقائد الكفر فانه المرتد

والجمهور على ان مخالف الحق من اهل القبلة لا يكفر ما لم ينكر شيئا من ضروريات

الدين لان البغي وغيره بعده لم يكونوا يفسقون عن العقائد والسكوت على

صلى الله عليه وسلم في ضروريات الدين طعنا كما لشهرتها وظهور ادلتها والمعتزلة

يكفرون بمخالفة القواعد المخصوصة بالسنة والجماعة ولذا قال الاستاذ نكفر

كفرنا والفسق الخروج عن طاعة الله بارتكاب الكبيرة والاصرار على الصغيرة

والبدعة مخالفة اهل الحق في العقيدة وحكمها البغض والاهانة ومنهم من

جعل المخالفة في بعض الفروع بدعة ومنهم من زاد كل الامر لم يكن في عهد الخلفاء

ومن ثم هنا جائز كل بعض البدعة حسنة

فصل الثالث

في امر الدين والدنيا خلافة عن النبي ونصب الامام واجب على الخلق سمعنا عند

للاجماع ولكونه بضعة ما وجب عن اقامة الحدود تستغني وصنائع

لا لحكم وعقلا عند بعض المعتزلة لما فيه من دفع الضرر ورد بانه لو وجب لوجب
لا يوجب استحقاق تارکه الذم والعقاب وعيا الله تعم عند الشيعة لكونه لطفا محضا
محصلا للمعرفة وهو بار الطاعة ورد بانه لا وجوب عيا الله تعم وبانه يشعر
بفاسد وايم قلت فلا يكون لطفا محضا عيا انه لو سلم فكمال اللطف انما هو
فلم يجب هو ايضا الخوارج انه لا يجب اصلا لما فيه من اثارة الفتنة فاسد لقيام الدليل
ولان فتنة عدم الامام اشد فيشترط فيه التكليف والحرية والذكورة والعدالة
ويراد الجمهور الشجاعة والاجتهاد واصابة الراي لظهور الاحتياج اليها وكونه
قرشيا لقوله الائمة من قريش الولاة من قريش قدموا قريشا ولان الشرف
النسب اثنا في جهة الاداء وخالفت الخوارج واكثر المعتزلة لقوله صلعم الطبعوا
ولو امر عليكم عبد حبشي اجدع واجيب بحمله عيا غير الامام جمعا بين الادلة
وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نسب او استيلاء واشترط الشيعة كونه
هاشميا بل علويا وافضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول ورد بالمنع بل
ربما يكون المفضول اصلح وان يكون معصوما قبل ساعيا البتوة ولكونه واجب الا
طاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لا ينال الظالمين ولانه لو عصى لا
فنقر الى امام آخر وتسلسل ولكانا نقضا للشرع وقد شرع حافظا وردّ
بمنع الجانبين وبانه انما يطاع فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة نرجع الا الا
دلة والاجتهاد وعدم العصمة لا يوجب العصبة وقضاء الظلمة الجمهور
عيا ثبوت الامامة باختيار اهل الحل والعقد وابيه قلوا اذ قد اشتغل الصحابة
بعد النبي صيا الله عليه وسلم وبعد عثمان بالبيعة والاختيار وهو غير نكير وهما
لفت الشيعة لانه قد يخفى عيا اهل البيعة بعض الشروط كالعصمة والا
فضلية ومعرفة الدين كلها ولانه ليس لهم تولية مثل القضاء والا
صاب ولان في اثارة الفتنة ولان حق اختياره لم يكن خليفة منهم

لاه الله ورسوله واجيب عنه الاشتراط والخفاء بمعنى عدم الظن

وبانه لو سلم عدم تفويض مثل الخضا فلوجود الامام وبانه لافتئته عند

الاذعان للحق واعتبار الترجيح ولو سلم فتعذر عدم الامام اشد وبان

مختارهم خليفة الله بدليل الشرع وفيه الكمال للدين والخلاف توصيته

من النبي فلا يرد اليوم الملك لكم دينكم وانه صلى الله عليه وسلم كان يستخلف ويوصي البته

وانه يستحيل شرعا ان يهمل مثل هذا الامر واما ادعاهم النص الجلي عليا عارض

فقد ذهب اكابر الصحابة بالجهل والعناد والفساد في عارضوه حيث امرهم

بالامر ولم يحتج بالنص بل بالكتاب والسنة حيث اتى عليهم وجعلهم

ضمانة الارض وان عليا رضي قبل الشورى وقال للطلقاء ان امرت بالعفو

وعاون ابا بكر وعمر واشار اليهما بالاصابة وصلى معهما الجمع والاعياد وان

كثيرا من عظماء اهل البيت انكروا النص وان العباس قال لعلي رضي الله عنه امدد

يدك

يدك ابايعك وعمر يبايع عبيده الفصل الرابع عشر الامام بعد رسول

الله ابو بكر رضي لاجماع اهل الحل والعقد وقد ثبت انقياد علي

رضي وتسميته خليفة والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التاخر

في البيعة ولان الكل انقضوا على امامة ابي بكر او على العباس ثم انهما لم

يثبتا زعما فيه فتعين هو فيه وقد يحتمل بقوله لئلا يدعوه الاقوام

اولا باس شديد والداعي اما ابو بكر او عمر بافاق المفسرين وبقوله ص

اقتدوا بالذين من بعدي ابو بكر وعمر والخلافة بعدي ثلثون سنة وبانه ص

استخلفه بالصلوة ولم يعزله ولذا قال علي قدمك رسول الله ص لامر ديننا

افلا نقدمك لامر دنيانا وقالت الشيعة علي لاتقاه والعصمة والافضلية

والنص في غيره ورد بالمنع ولقوله انما وليكم الله ورسوله والمراد بالولي

المتصرف في الامر اذ ولاية النصرة ثم الحل وعلي هو الذي يقصد بجامعه

وهو راكع واجيب بان سوق الآية لولاية المحبة والنصرة واما

وصف المؤمنين فللمح وزيادة الشرف وهم راكعون للعطف او لا

كصلوة اليهود او حاضعون عالان الحركة الشاقة ولم تكن الامامة

ح وحمل صيغة الجمع عالواحد بعيد وولاية التصرف بالفعل لم تكن ح

ولما قال اترضى قوله ح كنت مولاه فعالي مولاه وانت ح بمنزلة هارون

من موسى الا انه لا نبي بعدي لان المراد المنصرفة الامر اذ لا صحة او لا فائدة

لغيره ومنزلة هارون عامة اخرجت منه النبوة فبقيت الخلافة وردّ

بانه لا تواتر ولا حصر عالي والعبرة بالاحاد ح مقابلة الاجماع ولها

وكفاك عدم الاضجاج وبهذا يندفع نحو سلموا عليه بامرة المؤمنين

والضمير لعالي وانت الخليفة بعدي ان امام المتقين بعد خليفتي

عليكم انت اخي ووصيي وخليفتي عالي بعدي وقاضي دين بكسر الدال وقد

وضيعة بان غيره لا يصلح للظلم لسبق كفرهم وفساده بين وبطاعة

بفضله ع من كل الثلثة ورد بان بعضها افتراء والبعض غير قادح ح

والبعض تاويلات ثم عالي قضى بضد ابي بكر الامر اليهم واجماع الامة عليه ثم

عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق عالي عثمان ثم عالي

لاجماع الحل والعقد عالي بيعته ومتابعته ثم ان الامر الحسن وبعد سنة

اشترط بيعته تسليم الامر بعوبة تسكينا للفتنة فانقلب الامامة الى الملك

والسلطنة والاحقية بترتيب الخلافة اما اجمالا فللاتفاق الكثير

العلماء عاد لك يشعر بوجود دليل لهم عليه واما تفصيلا فلقوله ع و

وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وهو ابو بكر لقوله ص ما طلعت

الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين عالى احد افضل من ابي بكر قوله ح خير

امتي ابو بكر ثم عمر وقال لو كان بعدي نبي لكان عمر وقال عثمان اخي ورفيقي في الجنة

Bodleian Libraries

٥١

وعن نقض عثمان لعدم رضاه

وعن قبول بيعة لاعظام الحادثة وعن قصاص القتلة لشوكتهم او

لانه حسب رأى عدم مواخذة البغاة بما اتلفوه من الدم والمال وتوقف

الجماعة عن الخروج معه الى الحروب كان لاجتهادهم وعدم الزام منه

للنزاع في امامته والمصيب في حرب الجمل وحرب الصفين وحرب

الخوارج على رضي والمخالفون بغاة لا فسقة ولا كفرة لما لهم من الشبهة

ولهذا نهى علي رضي عن لعن اهل الشام

الفصل الخامس عشر

قد وردت احاديث صحيحة في ظهور احوال ولد فاطمة بلا

الدنيا قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وفي نزول عيسى عليه السلام

وخروج الدجال وغير ذلك من الاشراط كدابة الارض ويأجوج ومأجوج

وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلثة وقلة العلم والا

والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال وافتضاء
الاسلام الى الزوال والنظام الى الاختلال وشبه ان يكون هذا غاية
قرب الساعة فلا بناء في اهتمال خبر بر آخر الامة على ما قال صلى مثل
الامة مثل المطر لا يدرى أوله خير ام آخره نرزقنا الله خير
الآخرة والاولى ووفقنا للعمل بما يحب ويرضى وانه خير موفق

ومعين

ثم تهذيب الكلام بعون الملك العلام على يد
احقر الطلاب محمد امين البانى لاجل
محذومى وتاجر اسى مدد مصطفى
الطالشى وفقهما الله
تعم واسكنهما مع مدد
اشرف فى الجنة
امين
الى
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

١٣١١

قد انتقل الى نوبة من ملا مصطفى الطالشى
وانا الحقير عبد السميع بن شيخ
احمد الجبارى الزهرى

١٣١٢